الخطة الإستراتيجية 2017-2022

المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرّقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي)

الاستقلالية ★ النزاهة ★ المهنية ★ المصداقية ★ الشمول ★ التعاون ★ التجديد

الاستقلالية ★ النزاهة ★ المهنية ★ المصداقية ★ الشمول ★ التعاون ★ التجديد

المحتويات

تقديم 4

الشكل 1: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة 5

الشكل 2: قيمة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرّقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) 6

أولويات الإنتوساي الشاملة لتحقيق أهدافها في الفترة ما بين 2017 - 2022 8

الجدول 1: الأولويات الإستراتيجية الخاصة بالإنتوساي للفترة **2017 - 2022** 8

الشكل 3: ثمانية أعمدة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية (SAI) 9

الشكل 4: قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية (SAIs) 11

الشكل 5: المنظمات الإقليمية وعضويتها في المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرّقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) 18

الأهداف الإستراتيجية الخاصة بالإنتوساي للفترة 2017 - 2022 20

الشكل 6: 4 أهداف إستراتيجية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرّقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) 20

الهدف الإستراتيجي 1: المعايير المهنية 21

الجدول 2: الأغراض الإستراتيجية للهدف 1 22

الهدف الإستراتيجي 2: تطوير القدرات 24

االجدول 3: الأغراض الاستراتيجية للهدف 2 24

الهدف الإستراتيجي 3: تبادل المعرفة وخدمات المعرفة 32

الجدول 4: الأغراض الاستراتيجية للهدف 3 32

الهدف الإستراتيجي 4: تعزيز قيمة الإنتوساي كمنظمة دولية 34

الجدول 5: الأغراض الإستراتيجية للهدف 4 35

الشكل 7: مراجعة عالية المستوى للنهج الذي تتبعه الإنتوساي في إدارة المخاطر الخاصة بالمؤسسات 39

الملحق 1: الإنتوساي وأسلوب تنظيمها 41

الشكل 8: الهيكل التنظيمي للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرّقابة المالية والمحاسبة 45

الملحق 2: منهجية الخطة الاستراتيجية 2017 - 2022 46

الخطة الاستراتيجية للإنتوساي 2017-2022

نظرة عامة

مهمة الإنتوساي

المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرّقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) هي منظمة ذاتية الحكم، مستقلة، مهنية، وغير سياسية، انشئت لتوفير الدعم المتبادل والتشجيع على تبادل الآراء والمعرفة والتجارب والعمل كصوت معترف به للأجهزة العليا للرقابة المالية داخل المجتمع الدولي، وتوفير معايير رقابية عالية للقطاع العام، وتعزيز الحكم الرشيد، وتشجيع تطوير قدرات الجهاز الاعلى للرقابة المالية وتحسين أدائه بشكل مستمر.

رؤية الإنتوساي

تعزيز الحكم الرشيد عن طريق تمكين الأجهزة العليا للرقابة المالية من مساعدة حكوماتها على تحسين الأداء، وتعزيز الشفافية، وضمان المساءلة، والحفاظ على المصداقية، ومكافحة الفساد، وتدعيم ثقة العموم، وتشجيع تلقى واستخدام الموارد العامة بفعالية وكفاءة بما يعود بالنفع على مواطنيها.

الأهداف الإستراتيجية

الهدف 1: المعايير المهنية

تعزيز وجود أجهزة عليا للرقابة المالية تتسم بالقوة والإستقلالية وتعدد التخصصات ، وتشجيع الحكم الرشيد عن طريق: 1) الدعوة إلى معايولية للأجهزة العليا للرقابة المالية وتوفيرها والحفاظ عليها؛ و 2) الإسهام في تطوير واعتماد معايير مهنية مناسبة وفعالة.

الأغراض الإستراتيجية للهدف 1

1.1 توفير إطار تنظيمي قوي لتدعيم وضع المعايير الخاصة بمنظمة الإنتوساي بما في ذلك مجلس دائم لوضع المعايير (منتدى الاصدارات المهنية للإنتوساي)، ووظيفة للدعم التقني، ووظيفة للإستشارات المستقلة.

2.1 ضمان أن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية واضحة وذات صلة وملائمة مما يجعلها هي الحل المفضل لأعضاء المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الإنتوساي). ويتعين أن تكون المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية معترف بها على نطاق واسع من جميع أصحاب المصلحة بوصفها الإطار الرسمي للرقابة المالية في القطاع العام.

3.1 تعزيز المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية كمصدر لتنمية وتطوير التعليم الخاص بالرقابة المالية وتدقيق الحسابات وبرامج الترخيص، بالإضافة إلى معايير التعليم والتدريب والتثقيف.

4.1 العمل على تحقيق وضمان التطوير/ التنمية المستمرة والحفاظ على إطار الإنتوساي للاصدارات المهنية.

5.1 رصد ومراقبة تنفيذ واعتماد المعايير وتلقي أية مشاكل أو تحديات ونقلها لعملية وضع المعايير لضمان تحقيق أقصى قدر ممكن من الإستفادة من تلك المعايير ذات الصلة.

الهدف 2: تطوير القدرات

تدعيم الأجهزة العليا للرقابة المالية لتنمية وتطوير قدراتها لتحقيق الحد الأقصى من القيم والمزايا المقدمة للمجتمع، عن طريق: 1) تعزيز تطوير القدرات والإمكانات المهنية لضمان استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمنظمات الإقليمية؛ 2) تقديم المعلومات الداعمة لإتخاذ القرار من جانب الإنتوساي فيما يتعلق بشؤون تطوير القدرات في الجهاز الأعلى للرقابة المالية؛ و 3) التعاون مع المتبرعين، والشركاء المعنيين وأصحاب المصلحة.

الأغراض الإستراتيجية للهدف 2

1.2 التعرف على تحديات تطوير الإمكانات وتحديد الفرص المتاحة بغرض تسهيل الوصول إلى الحلول بما في ذلك الوصول إلى مستوى تعاون على مستوى الجهات المانحة لتدعيم الإنتوساي.

2.2 تعزيز التنمية المهنية للهيكل التنظيمي للإنتوساي كمرساة راسخة لتطوير القدرات المهنية وتحقيق الإمكانات الخاصة بإضفاء الطابع المهني على مدققي الإنتوساي.

3.2 مناصرة وتدعيم عملية تطوير القدرات في كل من الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمنظمات على المستوى الإقليمي والحفاظ على وتحسين مستوى الإستفادة والقدرة على استخدام إطار العمل الخاص بقياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية.

4.2 مشاركة وجهات النظر والآراء السديدة بخصوص تطوير القدرات والإمكانات وضمان تحقيق الإستجابة لاحتياجات الجهاز الأعلى للرقابة المالية عن طريق، مثلا، الفئات المجتمعية الممارِسة.

5.2 الإنخراط الإستراتيجي مع نطاق أوسع من مستوى التطوير الدولي للمجتمعات والفئات ذات المصلحة في إطار الجهاز الأعلى للرقابة المالية وتطوير نطاق قدراته.

(تابع على الصفحة التالية)

القيم الأساسية الإستقلالية | النزاهة | المهنية | المصداقية | الشمول | التعاون | التجديد

الأهداف الإستراتيجية

(تابع الموضوع من الصفحة السابقة)

الهدف 3: تبادل المعرفة وخدمات المعرفة

تشجيع التعاون والتنسيق مع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والتحسين المستمر من خلال المعرفة وتطوير المعرفة وتبادل المعرفة، بما في ذلك الخدمات: 1) انتاج ومراجعة وتنقيح منتجات الإنتوساي؛ 2) توفير النقاط المرجعية وفتح منافذ مجتمعية للتشغيل؛ و 3) القيام بدراسات أفضل الممارسات وأداء الأبحاث فيما يخص المسائل المتعلقة بالمصالح والإهتمامات المتبادلة.

الأغراض الإستراتيجية للهدف

1.3 تطوير والحفاظ على كوادر الخبرة في العديد من حقول الرقابة المالية وتدقيق الحسابات للقطاع العام والمساعدة في توفير المحتوى الخاص بإطار الإنتوساي للإصدارات المهنية.

2.3 تحقيق إمكانية تبادل المعرفة والخبرات على نطاق واسع بين أعضاء الإنتوساي.

3.3 العمل مع لجنة بناء القدرات، ومبادرة تطوير الإنتوساي، وسائر الهيئات التابعة لمنظمة الإنتوساي، وتسهيل عملية التطوير المستمر لمنظمات الإنتوساي عن طريق تبادل المعرفة الخاصة بالدروس المستفادة من مختلف القطاعات والمستقاة من نتائج عمليات مراجعة النظراء وإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية.

الهدف 4: تعزيز قيمة الإنتوساي كمنظمة دولية

التنظيم والتحكم في إدارة الإنتوساي بطرق خليقة بتدعيم وتعزيز ممارسات العمل الإقتصادية بطرق فعالة وعالية الكفاءة، والقدرة على إتخاذ القرارات في الوقت المناسب وأساليب الحكم الفعالة والممارسات ذات الصلة، وفي نفس الوقت الحفاظ على القدر الواجب من الإستقلال الذاتي الإقليمي، والتوازن والأنماط المختلفة والمقاربات المتعددة لأعضاء الجهاز الأعلى للرقابة المالية.

الأغراض الإستراتيجية للهدف 4

1.4 مراقبة تنفيذ الخطة الإستراتيجية الخاصة بالإنتوساي والتي تتضمن أداء الإنتوساي والمساعي الإدارية ذات الصلة والإسهامات الخاصة بمتابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة.

2.4 إدارة موارد الإنتوساي والإشراف عليها بغرض تنفيذ المهام المدرجة ضمن الخطة الإستراتيجية بأفضل طريقة ممكنة.

3.4 المحافظة على وتنمية جهود مانحي الإنتوساي

4.4 ضمان فعالية وكفاءة الهيكل التنظيمي للإنتوساي والإتصالات الخاصة بحملات التوعية وعملية إتخاذ القرارات بحيث تعمل بطريقة فعالة واقتصادية لتحقيق أقصى قدر من الفائدة للأجهزة العليا للرقابة المالية.

أولويات الإنتوساي الشاملة لتحقيق أهدافها في الفترة ما بين 2017 - 2022

من أجل تدعيم 4 أهداف استراتيجية تقوم عن طريقها الإنتوساي بتنظيم طريقة عملها بشكل عام، حددت الإنتوساي 5 أولويات شاملة لتوفير الأسس الخاصة بكيفية تركيز الإنتوساي على عملها بغرض تحقيق أهدافها في الأعوام المقبلة.

الأولوية الشاملة 1: تعزيز وتدعيم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية.

الأولوية الشاملة 2: المساهمة في متابعة ومراجعة وتنقيح أهداف التنمية المستدامة داخل سياق مساعي كل دولة لتحقيق جوانب معينة من التنمية المستدامة وسائر الصلاحيات والولاية التشريعية الفردية للأجهزة العليا للرقابة المالية.

الأولوية الشاملة 3: ضمان تحقيق تنمية فعالة ومستوى لائق من التنسيق بين وضع المعايير، وقدرة التنمية والتطوير، وتبادل المعرفة بغرض تدعيم هيئات الأجهزة العليا للرقابة المالية وتحسين أداء وفعالية تلك الهيئات.

الأولوية الشاملة 4: تحقيق عنصر الإستراتيجية والسرعة في الإنتوساي بحيث تكون في حالة تأهب واستعداد للإستجابة للفرص والمخاطر الدولية التي تنشأ.

الأولوية الشاملة 5: الإعتماد على والإستفادة من وتسهيل التعاون والتنسيق والكفاءة المهنية بين المنظمات والهيئات الإقليمية التابعة للإنتوساي.

القيم الأساسية الإستقلالية | النزاهة | المهنية | المصداقية | الشمول | التعاون | التجديد

تقديم

على المستوى العالمي، وفي كل دولة من دولنا، نحن نعيش في عصر يتسم بالترابط والتعقيد والتغير السريع الذي يخلق مجموعة من التحديات والفُرص الجديدة والقوية بالنسبة للحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية. وهناك أمثلة بارزة للتعقيد المتزايد للتحديات التي تواجهها الدول سواء بطريقة فردية أو جماعية، مثل الأزمة المالية العالمية، والأوبئة المتفشية على مستوى العالم، و وقضايا اللجوء والهجرة عبر الحدود الناجمة عن الصراعات، والفساد الحكومي وغسيل الأموال، والمخاطر المالية التي تلوح في الأفق بسبب تغير المناخ.

وهذه التحديات أيضا لها تداعيات كبيرة بالنسبة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) و الأجهزة العليا للرقابة المالية الأعضاء فيها، حيث أن تلك الأجهزة لها قيمتها بالنسبة لصانعي القرار والمواطنين. وتقوم الإنتوساي، بوصفها المنظمة المهنية للأجهزة العليا للرقابة المالية بتطوير المعايير المتعلقة بمراجعة الحسابات والتدقيق المالي في القطاع العام، كما تقوم بتوفير منتدى للمراجعين الحكوميين الخارجيين من جميع أنحاء العالم لتدارس القضايا ذات الإهتمام المشترك ومواكبة أحدث التطورات في مضمار الرقابة المالية وغيرها من المعايير المهنية المعمول بها وأفضل الممارسات. إن دور الإنتوساي يتلخص في شعارها: «الخبرة المتبادلة تفيد الجميع.»

إن إعلان بكين الذي أصدرته الإنتوساي في عام 2013 حول تعزيز الحكم الرشيد عبر عن الدور الذي لعبته الإنتوساي في تعزيز الحكم الرشيد عن طريق تمكين الأجهزة العليا للرقابة المالية من مساعدة حكوماتها على تحسين الأداء، وتعزيز الشفافية، وضمان المساءلة، والحفاظ على المصداقية، ومكافحة الفساد، وتعزيز ثقة العموم، وحماية مصالح مواطنيها. كما تطرق إعلان بكين إلى أنه في عالم تتسم فيه القضايا بالعولمة المتزايدة تكون هناك حاجة لمجتمع دولي به أجهزة عليا للرقابة المالية تعمل معاً على تطوير استجابات جماعية.

وبالإتساق مع إعلان بكين، فإن هناك إدراك عالمي متزايد - والأهم من ذلك توقع عالمي متزايد - للأدوار المركزية التي تلعبها منظمة الإنتوساي والأجهزة العليا للرقابة المالية في تعزيز الحكم الرشيد والمساءلة.

وقد ظهر إدراك تلك الأدوار جلياً وواضحاً في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2011حول «تعزيز الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية للإدارة العامة عن طريق تقوية الأجهزة العليا للرقابة المالية» (209/A/66).

وبناءً على هذا الإدراك، قامت الأمم المتحدة، في العديد من المنتديات وعن طريق العمل الوثيق والتعاون مع الإنتوساي، بإبراز الدور الحيوي لاستقلالية وقدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية في تحقيق تنفيذ كفؤ وفعال، يتسم بالشفافية والمساءلة لجدول أعمال 2030 المعني بالتنمية المستدامة. وقد تم التعبير عن هذا الإدراك بصفة واضحة من جانب أعضاء الأمم المتحدة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ديسمبر/ كانون الأول 2014، بشأن «تعزيز وتدعيم الكفاءة والفعالية والمساءلة والشفافية الخاصة بالإدارة الحكومية عن طريق تدعيم وتقوية الأجهزة العليا للرقابة المالية» (A/69/228).

تقوم أهداف التنمية المستدامة التي التزم بها معاً أعضاء الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2015 بتوفير «خطة عمل طموحة وبعيدة الأمد للشعوب، ولكوكبنا ولتحقيق الرخاء» لجميع الدول. لقد ذكر بيان أهداف التنمية المستدامة، «تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة» أن « المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق حكوماتنا لمتابعة ومراجعة التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والمقاصد على مدار الخمسة عشر عاماً المقبلة، على المستويات الوطنية، والإقليمية والدولية.» ويمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية، عن طريق عمليات التدقيق والرقابة المالية التي تقوم بها، وبالإتساق مع الصلاحيات والولاية التشريعية والأولويات الملتزمة بها، تحقيق إسهامات جليلة للمساعي القومية الرامية لتتبع التقدم، ومراقبة عمليات التنفيذ، والتعرف على فرص التحسين عبر قطاع كامل من أهداف التنمية المستدامة في سائر الدول المعنية بجهود التنمية المستدامة.

تلعب الإنتوساي دوراً هاماً في تدعيم وتعزيز المساعي القومية والإقليمية والعالمية لتحسين أهداف التنمية المستدامة ومتابعة ومراجعة التقدم المحرز. إلا أنه يتعين على الإنتوساي، للوفاء بالتوقعات العالمية، والعمل بطريقة أكثر تكاملا وفعالية.

الشكل 1: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة

المصدر: الأمم المتحدة: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تم اعتمادها في 25 سبتمبر/ أيلول 2015.

تتجاوب خطة الإنتوساي الإستراتيجية للفترة بين 2017 - 2022 مع طبيعة أهداف الإنتوساي الشاملة والمترابطة في مختلف القطاعات، وسائر المقاصد والمبادرات، كما هو مبين في الشكل التالي وموضح بالتفصيل على مدار الخطة.

تقوم الإنتوساي بتوفير الدعم المتبادل للأجهزة العليا للرقابة المالية وتعمل على تعزيز تبادل الخبرات والأفكار والمعارف بين أعضاء تلك المؤسسات. كما توفر أيضا صوتا عاما عالميا للأجهزة العليا للرقابة المالية داخل المجتمع الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة، وتقوم بتعزيز الأجهزة العليا للرقابة المالية من حيث مستوى الإستقلالية والتطوير والانتشار واستخدام المعايير الموحدة المعيارية للتدقيق ومراجعة الحسابات؛ بالإضافة إلى تنمية كوادر الخبرات بين العاملين بتلك المنظمات وتطوير القدرات التنظيمية. والغرض هو تحقيق أجهزة عليا للرقابة المالية تتسم بالإستقلالية والفعالية التنظيمية والكوادر المهنية

الشكل 2: قيمة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرّقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)

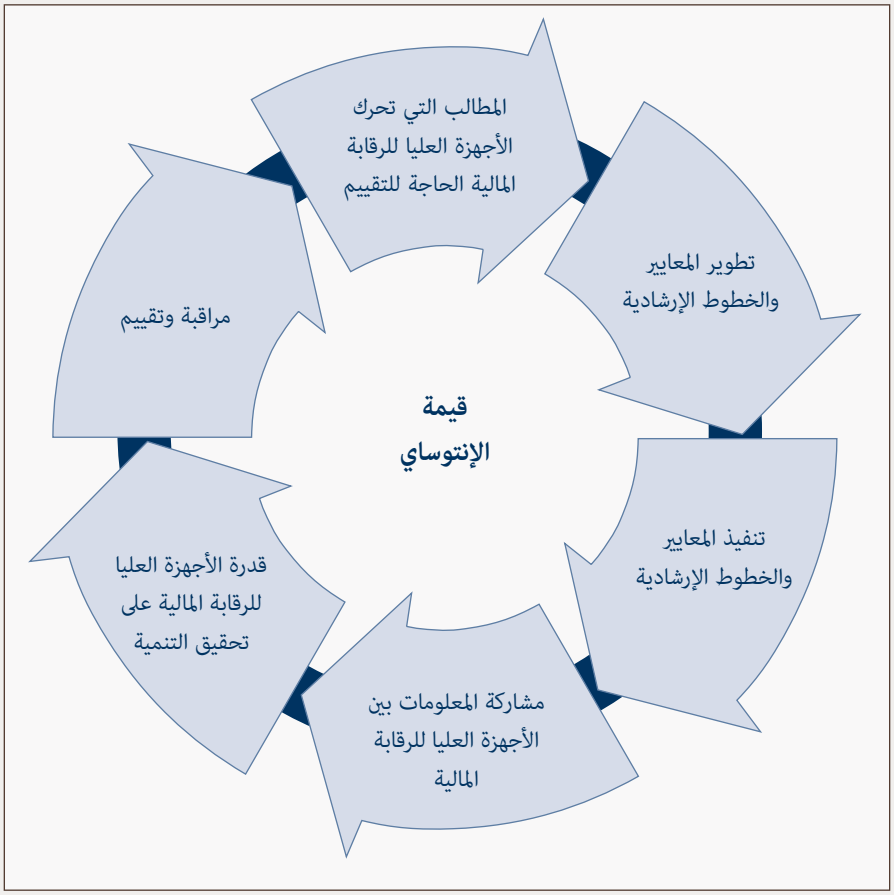

المتخصصة والإلتزام بضرورة استخدام معايير موثوقة من المراجعة المالية واستخدام المنهجيات السليمة اللازمة لتوفير تحليلات مالية غير منحازة، وموثوقة، وموضوعية ونتائج تدقيق الحسابات لفائدة صناع القرار والمواطنين.

تتضمن هذه الخطة الإستراتيجية، اتساقاً مع الممارسة الحسنة، إجراءات عملية لتقييم الأداء لقياس مدى تقدم منظمة الإنتوساي وهي تمضي قدماً وتسعى لتنفيذ الأغراض الإستراتيجية المحددة لكل هدف استراتيجي. وتقوم الإنتوساي بوضع معايير ومقاييس الأداء لكل من الأغراض الإستراتيجية (ستكون متاحة على موقع الإنتوساي الشبكي) كما ستقوم أيضا كل عام بنشر تقرير عن التقدم المحرز تجاه تحقيق تلك الأغراض.

وتعتبر الإنتوساي هيئة واحدة فقط ضمن العديد من شبكات العناصر الفاعلة المعقدة - بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها، ومنظمات المجتمع المدني، وسائر الهيئات المجتمعية المانحة - المشاركة في تعزيز أنظمة الإدارة الجيدة والحكم الرشيد والإدارة الشفافة للموارد العامة. ولتحقيق تلك الفعالية، يتعين على الإنتوساي تكوين علاقات عمل وثيقة مع هذا القطاع العريض من أصحاب المصلحة. لذلك، ستستمر الإنتوساي، في كل فرصة ملائمة لدعم مهمتها وأهدافها وأولوياتها، في تعزيز الشراكات مع سائر المنظمات والمؤسسات الدولية للمجتمع المدني.

وقد تم تبني هذه الخطة الإستراتيجية في ديسمبر/كانون الأول 2016 في مؤتمر الإنتوساي المنعقد في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.[1] وقد تركزت المناقشات والقرارات الناتجة في المؤتمر على موضوعين اثنين:

1: أهداف التنمية المستدامة:

كيف يمكن للإنتوساي المشاركة في جدول أعمال 2030 الخاص بالتنمية المستدامة بما في ذلك الإدارة الجيدة والحكم الرشيد بغرض تقوية مساعي مكافحة الفساد؟

2: المهنية:

ماهي العوامل التي يمكنها الإسهام في تحقيق مصداقية الإنتوساي وإبرازها على الساحة كمنظمة دولية مرموقة؟

كما وضع المؤتمر مجموعة من اللوائح المحدّثة للإنتوساي لتنفيذ الخطة وضمان استمرار عمل الإنتوساي بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية والعدالة والشفافية. وستستمر الإنتوساي في مراجعة قواعدها المالية لضمان أنها تتناسب مع الإحتياجات الحالية وتعكس الاحتياجات القائمة بشكل مستدام وواقعي.

ومن المهم تحقيق التنفيذ الفعال لهذه الخطة مع اتخاذ القرارات ذات الصلة في المؤتمر، الأمر الذي له أهمية حرجة بالنسبة لقيام الإنتوساي وسائر الأجهزة العليا للرقابة المالية في تعزيز "الإدارة العامة من حيث الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية، مما يسهم في تحقيق أغراض التنمية القومية والأولويات بالإضافة إلى أهداف المجتمع الدولي المتفق عليها" (الأمم المتحدة 228/A/69).

1 للحصول على معلومات حول كيفية تطوير تلك الخطة، أنظر الملحق 2، المنهجية الخاصة بالخطة الإستراتيجية للفترة بين 2017 - 2022.

أولويات الإنتوساي الشاملة لتحقيق أهدافها في الفترة ما بين 2017 - 2022

تظل مهمة الإنتوساي ورؤيتها وأهدافها الإستراتيجية تشكل إلى حد كبير نفس الأساس الذي قامت الإنتوساي بترسيخه لبناء أول خطتين استراتيجيتين لها.

بينما ظل الأساس الذي نبني عليه كما هو في حالة إتساق على مر الأيام، إلا أن هذه الخطة تقدم طريقة محسّنة للقيام بالعمل الخاص بالإنتوساي، بقدرات استراتيجية أكثر سرعة وتكاملاً مع تعزيز قدرة الاستجابة للتوقعات الدولية. تهدف الإنتوساي إلى مساعدة الأجهزة العليا للرقابة المالية في بناء قدراتها الضرورية لتحقيق دور فعال في متابعة ومراجعة مساعي التنمية المستدامة على المستوى القومي، والإقليمي، والدولي بالإضافة إلى الاستجابة لسائر الفرص والتحديات الحالية والناشئة.

لقد اتخذت منظمة الإنتوساي خطوات وجهودا مكثفة واسعة النطاق للفحص على المتسوى الداخلي والخارجي لإعداد هذه الخطة. وتضمن الفحص الداخلي عملية مسح تفصيلي على الإنترنت فيما يتعلق بالأجهزة العليا للرقابة المالية التابعة للإنتوساي والبالغ عددها 192 جهازاً. وبشكل عام، كان هناك إجماع واسع النطاق في المسحين الداخلي والخارجي بأن الأهداف الإستراتيجية الحالية تحقق بصفة عامة التوجه والنتائج التي ترجوها الإنتوساي وتسعى لتحقيقها مع المضي قدماً. إلا أن عمليات المسح تلك قد بينت أيضاً أن الإنتوساي تحتاج لتغيير الطريقة التي تعمل بها حتى تتمكن من تحقيق أداء عملياتي أكثر فعالية وأيضا للوفاء بالإحتياجات الناشئة والإستفادة من الفرص المتاحة.

من أجل تدعيم الأهداف الاستراتيجية الأربعة التي تقوم عن طريقها الإنتوساي بتنظيم طريقة عملها بشكل عام، حددت الإنتوساي 5 أولويات شاملة لتوفير حجر الأساس الخاص بكيفية تركيز الإنتوساي على عملها بغرض تحقيق أهدافها في الأعوام المقبلة.

الجدول 1: الأولويات الإستراتيجية الخاصة بالإنتوساي للفترة 2017 - 2022

الأولوية الشاملة 1	تعزيز وتدعيم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية.
الأولوية الشاملة 2	المساهمة في متابعة ومراجعة وتنقيح أهداف التنمية المستدامة داخل سياق مساعي كل دولة لتحقيق جوانب معينة من التنمية المستدامة وسائر المهام والصلاحيات الفردية والولاية التشريعية للأجهزة العليا للرقابة المالية.
الأولوية الشاملة 3	ضمان تحقيق تنمية فعالة ومستوى لائق من التنسيق بين وضع المعايير، وتطوير القدرات، وتبادل المعرفة بغرض تدعيم الأجهزة العليا للرقابة المالية وتحسين أداء وفعالية تلك الأجهزة.
الأولوية الشاملة 4	تحقيق عنصر الإستراتيجية والسرعة في الإنتوساي بحيث تكون في حالة التأهب والقدرة على الإستجابة للفرص والمخاطر الدولية التي تنشأ.
الأولوية الشاملة 5	البناء على والإستفادة من وتسهيل التعاون والتنسيق والكفاءة المهنية بين المنظمات والهيئات الإقليمية التابعة للإنتوساي.

مهمة الإنتوساي

المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرّقابة المالية (الإنتوساي) هي مؤسسة ذات إدارة ذاتية مستقلة عالية المستوى من حيث الكفاءة المهنية وهي أيضا منظمة غير سياسية تم تأسيسها لتوفير الدعم المتبادل، والمعرفة، والخبرات؛ وتعمل كصوت معروف للأجهزة العليا للرقابة المالية داخل المجتمع الدولي؛ وتوفر معايير رقابية عالية الجودة للقطاع العام؛ وتعمل على تعزيز أنظمة الإدارة الجيدة والحكم الرشيد؛ مع تدعيم وتطوير واستمرارية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة المالية لمواصلة الأداء المتميز مع الإستمرار في تحسين المستوى.

رؤية الإنتوساي

تعزيز النظم الحاكمة الرشيدة عن طريق تمكين الأجهزة العليا للرقابة المالية من تدعيم الحكومات المعنية بغرض تحسين أداء تلك الحكومات، وتعزيز الشفافية، وضمان المساءلة، والحفاظ على المصداقية، ومكافحة الفساد، وتدعيم ثقة الجمهور، والتلقي والإستخدام الأمثل والأكثر فعالية للموارد العامة لصالح المواطنين في تلك البلاد.

الأولوية الشاملة 1: تعزيز وتدعيم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية

تعتبر الإنتوساي الصوت العام العالمي للمراجعة الحسابية الخارجية للقطاع العام. وتناصر الإنتوساي بشدة وتعمل على تعضيد إطارات العمل الدستورية والقانونية التي تطالب بتنفيذ مهام الرقابة المالية الشاملة ومراجعة الحسابات، بحيث يكون لها وصول غير محدود لجميع المعلومات المطلوبة والسماح بالنشر غير المقيد لجميع تقارير الأجهزة العليا للرقابة المالية. تعمل الإنتوساي على تدعيم الأجهزة العليا للرقابة المالية من حيث استقلاليتها المالية والتنظيمية، حيث أن الأجهزة العليا للرقابة المالية لن تقوم بدورها المطلوب إلا إذا كانت كاملة الإستقلال وقادرة وتتمتع بالموثوقية والكفاءة المهنية، الأمر الذي يضمن تحقيق المساءلة والشفافية والإدارة الجيدة والحكم الرشيد والإستخدام السليم للأموال العامة.

أصدرت الإنتوساي إعلان ليما) المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية 1) وإعلان المكسيك (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية 10) اللذين حددا الدور الأساسي للأجهزة العليا للرقابة المالية المستقلة، مع الإعتراف بثمانية مبادئ ذات صلة بالإستقلالية.

الشكل 3: ثمانية أعمدة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية (SAI)

تدرك الإنتوساي جيدا أن أحد أهم الوسائل الفعالة التي تساعد الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة في تعزيز وحماية استقلاليتها هي بيان قيمة ومزايا تلك المؤسسات وأهمية عملها بطريقة واضحة ومتسقة. ولتحقيق هذا الهدف، تبين المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية 12 — "قيمة ومزايا الأجهزة العليا للرقابة المالية - تحقيق تأثير كبير على حياة المواطنين"، والمقصود من ذلك مساعدة الأجهزة العليا للرقابة المالية في إظهار مصداقيتها وقيمة عملها بالنسبة لصانعي القرار، والمواطنين، وأصحاب المصلحة.

2 للمزيد من المعلومات عن إعلان ليما، وإعلان المكسيك، يرجى الرجوع إلى الموقع http://www.issai.org/1-founding-principles/ والموقع http://www.issai.org/media/12922/issai_10_e.pdf.

المبادئ المدرجة في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية 12، مبنية على التوقع الأساسي من تلك الأجهزة العليا للرقابة المالية بحيث تصنع فرقا وتأثيرا في حياة المواطنين.

وتركز الإنتوساي باهتمام خاص على التقييمات الدورية التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة المالية لتقييم قيمها ومزاياها، من حيث السلوك ورفع التقارير عن العمليات التي تقوم بها، وكيفية إضافة القيمة والعمل على تحسين إدارة الأموال العامة والأداء الحكومي. كما ستستمر الإنتوساي في تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية على الإستمرار في القيام بعمليات مراجعة دورية مع مثيلاتها التي تقدم الإجراءات الخاصة بعمليات التحقق الخارجية لضمان الجودة بالنسبة لتلك الأجهزة.

الشكل 4: قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية (SAIs)

الأولوية الشاملة 2:
المساهمة في متابعة ومراجعة وتنقيح أهداف التنمية المستدامة داخل سياق مساعي كل دولة لتحقيق جوانب معينة من التنمية المستدامة وسائر المهام والصلاحيات الفردية والولاية التشريعية الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة المالية

تعمل الخطة الإستراتيجية للإنتوساي بوصفها خريطة الطريق لمنظمة الإنتوساي وسائر أعضائها من الأجهزة العليا للرقابة المالية لتدعيم عمليات التنفيذ والمساعدة والمتابعة والمراجعة لأهداف التنمية المستدامة وسائر مبادرات التنمية الوطنية المستدامة ذات الصلة— في إطار يتسق مع المهام والصلاحيات الفردية والولاية التشريعية للأجهزة العليا للرقابة المالية وقدراتها وأولوياتها الوطنية. تتركز مساعي الإنتوساي على مساعدة الأجهزة العليا للرقابة المالية في أربع فئات عريضة، حيث يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية أن تتوقع تحقيق إسهامات جوهرية وحيوية للمساعي الوطنية والإقليمية والعالمية لمتابعة ومراجعة إجراءات التنمية المستدامة وتعزيز عمليات التنفيذ بشأن مسائل عديدة مثل تحسين نظام المحاسبة والتدقيق المالي بما يتفق مع المهام والصلاحيات والولاية التشريعية الخاصة بالأجهزة العليا للر قابة المالية:

1. تقييم استعداد الحكومات الوطنية وقدرتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عن مستوى التقدم في تحقيقها، وبعد ذلك مراجعة الحسابات الخاصة بعملياتها ومدى مصداقية البيانات التي تنتجها؛

2. القيام بعمليات تدقيق للأداء بفحص الجوانب الإقتصادية ومستويات المهنية والفعالية، ومدى فعالية البرامج الحكومية الرئيسية التي تسهم في تحقيق جوانب معينة من أهداف التنمية المستدامة؛

3. تقييم وتدعيم، حسب الإقتضاء، تنفيذ هدف التنمية المستدامة 16، والذى يتعلق جزئياً بشفافية وفعالية ومساءلة المؤسسات؛ وهدف التنمية المستدامة 17، والذي يتعلق بالشراكات وسُبل التنفيذ، و

4. تقديم أنماط نموذجية كأمثلة يحتذى بها من حيث الشفافية والمساءلة في العمليات الخاصة بتلك المؤسسات، بما في ذلك مراجعة الحسابات ورفع تقارير الرقابة المالية

داخل إطار تلك الفئات، يبين المساحة النصّية في الصفحة التالية أمثلة محددة عن كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية الإسهام بطريقة فردية في متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة.

منذ وقت طويل والإنتوساي ناشطة في العديد من النواحي المذكورة آنفاً بالإضافة إلى سائر مجالات رئيسية أخرى تشملها أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال:

- لقد انصب تركيز الإنتوساي وسائر الأجهزة الفردية العليا للرقابة المالية بصفة رئيسية على مساعدة الحكومات الوطنية في مكافحة الفساد وتأمين الأصول العامة.
- ولسنين طويلة، كان للإنتوساي مجموعة عمل معنية بالرقابة على شؤون البيئة بغرض مساعدة الأجهزة العليا للرقابة المالية في تحقيق فهم أفضل للقضايا المحددة التي تتعلق بالرقابة على شؤون البيئة، وتسهيل عملية تبادل المعلومات والخبرات بين الأجهزة العليا للرقابة المالية، ونشر الخطوط التوجيهية العامة وسائر المواد الإرشادية للإستخدام من جانب تلك المؤسسات.
- قامت مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بتحديث الأنظمة المالية والإصلاح الرقابي التنظيمي بتطوير أدوات وآليات

الأولوية الشاملة 2

المناطق التوضيحية، حيث تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية، وفقاً لمهامها الفردية والموارد المتاحة لديها، بالإسهام في عمليات متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة

- دعم عمليات التحسين في أنظمة إدارة الموارد المالية العامة، عن طريق، مثلا، تحسين الممارسات الحكومية في ضبط الحسابات والرقابة المالية.
- مراجعة مستوى الشفافية الوطنية، وإدارة المخاطر، وأساليب الحماية لمكافحة التزوير، وآليات السيطرة الداخلية بغرض الإسهام في جهود منع الفساد بما يتفق مع إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- الرقابة على قدرة أنظمة الإحصاء الوطني والسجلات الحيوية لإنتاج بيانات إحصائية مطلوبة لضمان عدم "إخفاء" أية معلومات أو بيانات فردية أو اجتماعية من قواعد البيانات من الناحية المعلوماتية مع تقييم الإعدادات الوطنية للإبلاغ ورفع التقارير عن مستوى التقدم المحرز في مضمار تنفيذ أهداف التنمية الوطنية المستدامة.
- تقييم جدوى الأهداف الوطنية المنتقاة ومعايير الأداء، ومدى توفر بيانات الأداء الأساسية، ومدى كفاية نظام قياس الأداء الكلي.
- تقييم الإقتصاد، ومستوى الكفاءة والفعالية الخاص بالبرامج الحكومية الرئيسية وقدرتها على التعامل مع أهداف التنمية المستدامة الوطنية في نطاق موضوعي معين (مثلا قطاع التعليم، أو البنية التحتية الوطنية، أو الصحة العامة، الخ.) وما هي الخطوات الواجب اتخاذها لتحقيق تلك الأهداف.
- مراجعة البيانات والتعامل مع "ثورة البيانات المعلوماتية" عن طريق تقييم قدرات الحكومة على استعمال مجموعة بيانات معقدة وعملاقة تدعم صناعة القرار واستخدام آليات تحليل البيانات للتعرف على فرص التحسين بشكل دقيق.
- فحص قواعد البيانات الوطنية المفتوحة واستراتيجيات المشاركة الوطنية من حيث علاقتها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- رفع تقارير عن المستوى الشامل للتقدم الوطني المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة و/ أو توفير البيانات المعلوماتية والإستشارات الحكيمة لتطوير التقارير الوطنية كجزء من إجراءات المتابعة والمراجعة العالمية.

لدعم فرص تبادل المعلومات بغرض تقييم الإصلاحات القومية، وتبادل المعلومات الخاصة بإحراز تقدم في مجالات الإصلاح، وتتبع مسارات الإصلاح على المستويات الوطنية والدولية.

- تم تأسيس مجموعة العمل المعنية بالتدقيق والمراجعة الحسابية للصناعات الإستخراجية استجابة للعديد من التحديات التي تواجه عمليات الرقابة المالية على الصناعات الإستخراجية (مثل صناعات البترول والغاز والمعادن الصلبة)، بما في ذلك: التعقيد الفني للقطاع، والحفاظ على كوادر فنية معينة من العاملين ومحدوديات الصلاحيات والولاية التشريعية والمهام المناطة بالأجهزة العليا للرقابة المالية الخاصة بالصناعات الإستخراجية. تقوم مجموعة العمل بتدعيم وتعزيز عمليات الرقابة المالية ومراجعة الحسابات الخاصة بالصناعات الإستخراجية داخل إطار مجتمع الإنتوساي بغرض دعم أنظمة الإدارة الجيدة والإقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة بطريقة تتسق مع جدول أعمال 2030 المعني بالتنمية المستدامة.

بينما تتميز المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) بتاريخ راسخ من تتبع السجلات الخاصة بالعمل المشترك الجماعي مع سائر المنظمات الإقليمية والأجهزة التابعة لها، إلا أنها تنظر بعين التقدير لجدول أعمال 2030 المعني بالتنمية المستدامة وما يتطلبه من مستويات أعلى من التنسيق والقيادة - داخل الإنتوساي وأيضا مع أصحاب المصلحة الرئيسية خارج إطار المنظمة. فعلى سبيل المثال، كما هو مبين تفصيلاً فيما يلي، تعمل لجنة الإنتوساي لتبادل المعرفة ومبادرة التنمية الخاصة بالإنتوساي جنباً إلى جنب لتصميم وتسليم برنامج شامل لتطوير القدرات بخصوص الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. تتوقع الإنتوساي بأن أهدافها المحددة والمسؤوليات المناطة بها ستتطور وتكون بمثابة مساعٍ وطنية للتنمية المستدامة وأيضا بغرض تنفيذ جدول أعمال 2030 ودفع المسيرة قدماً للأمام. وستنعكس الأدوار والمسؤوليات التي يتم تطويرها على مستقبل الإنتوساي وخططها الإستراتيجية والعملياتية.

الأولوية الشاملة 3:
ضمان تحقيق تنمية فعالة ومستوى لائق من التنسيق بين وضع المعايير، وقدرة التنمية والتطوير، وتبادل المعرفة بغرض تدعيم الأجهزة العليا للرقابة المالية وتحسين أداء وفعالية تلك المؤسسات.

قامت الإنتوساي بتطوير طائفة هامة من المعايير والخطوط الإرشادية، والتوجيهات الخاصة بأفضل الممارسات وسائر منتجات الإنتوساي بغرض إرشاد وتوجيه الممارسات المهنية للقطاع العام فيما يتعلق بمضمار التدقيق الخارجي. إلا أن المهمة الأساسية لا تكمن فقط في مجرد تطوير معايير عالية الجودة ومواد ذات صلة ولكن أيضا ضمان توافر القدرات والمعارف لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية وهي القدرات التي تحتاجها لاستخدام المعايير وبالتالي تحسين جودة عمليات مراجعة الحسابات المناطة بها. وهكذا، فالتركيز الأساسي لهذه الأولوية الشاملة ينصب على تحسين عمليات تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية—بما في ذلك المعايير ذات الصلة بالإستقلالية، وتطوير القدرات، والتعليم—وغيرها من المنتجات الرسمية التي تقدمها الإنتوساي. لذلك فتطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والحفاظ عليها مع منتجات الإنتوساي يعتبر من المهام واسعة النطاق المناطة بالإنتوساي والتي تتطلب الإهتمام والانتباه على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

تنظر الإنتوساي بعين التقدير والاحترام لمعايير الرقابة المالية التي تم تصميمها بعناية كبيرة بوصفها وسائل قيمة فيما إذا تم استخدامها بطريقة مفيدة لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية. وكما هو مبين في المساحة التالية، ترتكز مساعي الإنتوساي لبناء القدرات على المتطلبات وتتأصل في الاحتياجات الحقيقية للأجهزة العليا للرقابة المالية. ولتحقيق هذه الغاية، تسعى الإنتوساي جاهدة لتحقيق دمج فعال بين عملية وضع المعايير، وتطوير القدرات، وتبادل المعرفة مع المراقبة والتقييم لضمان توافر المهارات لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية بالإضافة إلى القدرات على استخدام المعايير وبالتالي تكون قادرة على تزويد المستخدمين بتقاريرها عن سير العمل مع ضمان الجودة والدقة في إعداد تلك التقارير.

الأولوية الشاملة 3

خدمات ومنتجات الإنتوساي المنتقاة لغرض توجيه الممارسات المهنية المتخصصة للتدقيق والمراقبة الخارجية للقطاع العام

- **تحدد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية المتطلبات الأساسية للأداء السليم والسلوك الذي يتسم بالكفاءة المهنية للمؤسسات العليا لتدقيق الحسابات والمبادئ الأساسية لمراجعة حسابات الهيئات والمؤسسات العامة.**
- **يقدم دليل الإنتوساي للحكم الرشيد (INTOSAI GOV) الخطوط التوجيهية للسلطات الحكومية فيما يتعلق بالإدارة السليمة للأموال العامة.**

أنظر http://www.issai.org/ للمزيد من المعلومات عن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية ودليل الإنتوساي لأنظمة الإدارة الجيدة والحكم الرشيد.

- **تقوم الإنتوساي بإنتاج أدلة إرشادية وأدوات ومواد لمراجعة النظراء ذات صلة.**

أنظر على سبيل المثال http://www.intosaicbc.org للحصول على المزيد من المعلومات بشأن هذه الموضوعات وسائر المواد الخاصة ببناء القدرات.

الأولوية الشاملة 3

الدعم والتنسيق الفعال لمساعي الإنتوساي في شتى المناحي

- **الهدف الإستراتيجي لعضوية الرئاسة بالإنتوساي فيما يتعلق بسياسة الإنتوساي والشؤون المالية والإدارية**
- **يتم مراجعة أهداف الخطة الاستراتيجية الخاصة بالإنتوساي سنوياً وفقاً للأهداف المدرجة في هذه الخطة**
- **المنتدى العام، وهو مجلس دائم لوضع المعايير**
- **المجتمعات المحلية الممارسة**
- **المنتدى الاقليمي لتنمية القدرات لتبادل خبرات تطوير القدرات وسائر المعلومات بين المنظمات الإقليمية للإنتوساي**

تحدد المساحة السابقة أمثلة تمت مناقشتها على مدار هذه الخطة التي تتعلق بمساعي الإنتوساي الرامية إلى ضمان تنسيق مبادراتها بطريقة فعالة إلى جانب تحقيق عنصر الدعم المتبادل.

الأولوية الشاملة 3

مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI)

تعتبر مبادرة الإنتوساي للتنمية من الهيئات الداعمة للأجهزة العليا للرقابة المالية في أكثر من 140 دولة نامية، لتعضيد مساعي تلك الدول لتحسين الأداء والإستقلالية والكفاءة المهنية بطريقة مستدامة.

وتعمل مبادرة الإنتوساي للتنمية في كافة مجالات الإنتوساي لتحقيق أهدافها بما في ذلك:

- تطبيق المعايير الدولية، بما في ذلك المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية.
- تطوير القدرات المهنية لدى كوادر العاملين من حيث المهارات المؤسساتية، والتنظيمية والتقنية.
- تبادل المعرفة وتطبيق أساليب أفضل الممارسات.
- رفع مستوى الدعم والفعالية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية عن طريق بناء الشراكات.

استخدام نهج يرتكز على العملاء، حيث تقوم مبادرة الإنتوساي للتنمية بتسهيل تطوير المبادرات على المستويات العالمية، والإقليمية، وعلى مستوى الأجهزة العليا للرقابة المالية، بما في ذلك الدعم الثنائي المحدود وفقاً للإحتياجات القائمة.

يستضيف مكتب المدقق العام النرويجي مبادرة الإنتوساي للتنمية التي يعمل فيها 30 موظفاً من موظفي المبادرة، يمثلون 20 جنسية مختلفة. تتلقى مبادرة الإنتوساي للتنمية دعما من نطاق واسع من شركاء التنمية كما تحصل على دعم عيني كبير من مجتمع الأجهزة العليا للرقابة المالية.

و بالإضافة إلى كونها الجهاز التنفيذي العالمي لتطوير القدرات لدى الإنتوساي، فإن مبادرة الإنتوساي للتنمية تستضيف أيضا الأمانة العامة للتعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة ووظيفة دعم إطار العمل الخاص بقياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية.

وكما هو مبين في المساحة أعلاه، تعتبر مبادرة الإنتوساي للتنمية الآلية الأساسية للإنتوساي التي تجمع معاً «على أرض الواقع» عناصر الدعم بغرض تطبيق المعايير المهنية، وتطوير القدرات، وتبادل المعرفة، كل ذلك على أساس الإهتمام بالأولويات الخمس الشاملة.

الأولوية الشاملة 3

التعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة

لقد تأسس التعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة في عام 2009 عن طريق توقيع مذكرة تفاهم بين الإنتوساي والجهات المانحة انطلاقاً من ادراك أهدافهم المشتركة المتمثلة في ضمان المساءلة والشفافية والحكم الرشيد والاستخدام الأمثل للأموال العامة في الدول الشريكة. لقد أسست مبادئ كي تضمن، في المستقبل، أن الدعم للأجهزة العليا للرقابة المالية من شأنه أن يعزز استقلال تلك الأجهزة، ويستند إلي خططها الاستراتيجية التي تقودها الدولة، ويتم تنفيذه بطريقة متناغمة ومنسقة، ويسهل دعم النظراء، ويسمح بالعديد من الأليات للتمويل الذي تقدمه الجهات المانحة.

وأقرت مذكرة التفاهم المبادئ التالية التي يستند إليها الدعم المقدم إلى الأجهزة العليا للرقابة المالية من قبل الجهات المانحة:

- تسعى مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية جاهدة لتنمية الخطط الإستراتيجية التي تقودها كل دولة وتطوير خطط عمل شاملة وواقعية ومرتبة من حيث الأولويات لتحقيق التنمية

- وتسعى الإنتوساي لتحقيق الأهداف الإستراتيجية التي تم تحديدها في إطار خطة الإنتوساي الإستراتيجية

- تعلن الجهات المانحة الإلتزام الكامل تجاه قيادة الأجهزة العليا للرقابة المالية فيما يتعلق بالإستقلالية والحكم الذاتي في تطوير وتطبيق الخطط الإستراتيجية الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة المالية وتطوير خطط العمل الخاصة بالتنمية

- تسعى الجهات المانحة لحشد موارد اضافية وفقاً للقوانين ذات الصلة واللوائح والإجراءات التي يستخدمها لتطوير وتنمية وتطبيق الخطط الإستراتيجية وخطط عمل التنمية التي تقوم بإعدادها الأجهزة العليا للرقابة المالية وتقدم دعمها بطريقة تتسق مع مبادئ مذكرة التفاهم هذه.

- تعلن الجهات المانحة التزامه الكامل، وفقاً للقوانين ذات الصلة واللوائح والإجراءات، بتوصيل أي دعم مادي أو عيني لبرامج بناء القدرات الخاصة بالرقابة المالية ومراجعة الحسابات فيما يتعلق بالتدقيق الخارجي والرقابة على الحكومات بطريقة متناغمة ومتسقة بغرض تحاشي أي تكرار غير مقصود في مساعي بناء القدرات

ويتم التحكم في عملية التعاون عن طريق اللجنة التوجيهية - برئاسة الرؤساء المشاركين ونواب الرؤساء من جانب الجهات المانحة ومنظمة الإنتوساي - الأمر الذي يجمع معاً كافة المنظمات التابعة للإنتوساي بالإضافة إلى الجهات المانحة بغرض:

- توفير التوجيه الإستراتيجي لعمل الإنتوساي بالتعاون مع الجهات المانحة

- تسهيل المناقشة بين الإنتوساي والجهات المانحة فيما يتعلق بالقضايا الإستراتيجية والناشئة ذات الإهتمام المتبادل

وعلى نحو مشابه، قامت الإنتوساي بالتعاون مع الجهات المانحة بتأسيس شراكة بغرض تحسين القدرات والأداء الخاص بالأجهزة العليا للرقابة المالية في البلدان النامية.

3 ومنذ عام 2016، كان أعضاء اللجنة التوجيهية لمجتمع مانحي الإنتوساي: بنك التنمية الإفريقي، بنك التنمية الآسيوي، الوكالة الإسترالية للتنمية الدولية، النمسا (وكالة التنمية النمساوية)، بلجيكا (وزارة الخارجية البلجيكية، والتجارة الخارجية، والتعاون والتنمية) كندا (إدارة الشؤون العالمية بكندا)، المفوضية الأوروبية، فرنسا (وزارة الخارجية)، منظمة التحالف العالمي للقاحات والتحصين - جافي)، الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والسل، والملاريا، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، الصندوق الدولي للنمية الزراعية، صندوق النقد الدولي، إيرلندا، البنك الإسلامي للتنمية، هولندا، النرويج، الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (نوراد)، منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، السويد، الوكالة الحكومية السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)، سويسرا، أمانة الدولة السويسرية للشؤون الإقتصادية - التعاون الإقتصادي والتنمية (سيكو)، المملكة المتحدة (إدارة التنمية الدولية)، الولايات المتحدة الأمريكية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)، والبنك الدولي.

الأولوية الشاملة 4:
تحقيق عنصر الإستراتيجية والسرعة في الإنتوساي بحيث تكون في حالة تأهب وقادرة على الإستجابة للفرص والمخاطر الدولية التي تنشأ على الساحة الدولية

هناك الكثير من الفرص المتاحة أمام الإنتوساي والتي يمكنها الإستفادة منها بالإضافة إلى المخاطر التنظيمية التي يجب أن تقوم برصدها والتحكم فيها. تعتبر إدارة المخاطر المؤسسية عنصرا أساسياً في القيادة التنظيمية الجيدة والمساءلة القانونية. ويعتبر ذلك نهجاً منظما واسع النطاق يدعم إنجازات المنظمة لتحقيق أهدافها وغاياتها الإستراتيجية عن طريق تحديد وتقييم وتقدير ووضع أولويات وإدارة المخاطر حتى تتحقق تلك الأهداف والغايات على مستوى المنظمة.

تقع المسؤولية على عاتق لجنة الإنتوساي الإشرافية المعنية بالقضايا الناشئة لقيادة العملية الإجرائية الخاصة بإدارة المخاطر المؤسساتية لدى الإنتوساي. تخضع اللجنة لإشراف مجلس الإدارة وتقوم بتوفير النصائح السديدة والمقترحات فيما يتعلق بالقضايا الناشئة بما في ذلك مخاطر المشروعات. فعلى سبيل المثال، أحد المخاطر التي يتعين على منظمة الإنتوساي مراقبتها عن كثب والتحكم فيها هي ضمان أن طموحات الإنتوساي المستقبلية ترتكز على توقعات واقعية بالنسبة للموارد المالية وسائر الموارد المتوفرة لتطبيق الخطة.

تعمل لجنة الإنتوساي الإشرافية المعنية بالقضايا الناشئة عن كثب مع المنظمات الإقليمية للإنتوساي، والسكرتارية العامة، وسائر الهيئات الداخلية والخارجية التابعة للإنتوساي بغرض التأهل واليقظة للتعامل مع القضايا الناشئة التي لها تأثيرات وتبعات إقليمية، وكيف تؤثر القضايا العالمية، مثل التغيرات المناخية والتطورات المالية العالمية، بطرق ومظاهر مختلفة تتفاوت من منطقة إلى أخرى في شتى بقاع العالم. كما تقوم اللجنة أيضا بالتركيز المستمر لضمان أن سائر الأولويات الشاملة للإنتوساي يتم دمجها بطريقة متسقة ودقيقة مع استراتيجيات وبرامج الإنتوساي المتعددة التي تندرج تحت أهدافها الإستراتيجية.

الأولوية الشاملة 5:
البناء على، ودعم، وتسهيل التعاون والتنسيق والكفاءة المهنية بين المنظمات والهيئات الإقليمية التابعة للإنتوساي

7 منظمات إقليمية للإنتوساي لتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق أهداف الإنتوساي في شتى مجالات الأجهزة العليا للرقابة المالية في السياقات الثقافية والجغرافية. وعلى نفس الدرجة من الأهمية، توفر خبرات المنظمات الإقليمية منظوراً متبادلا أساسياً ذا نفع متبادل يهدف إلى توجيه مساعي الإنتوساي وتزويدها بالمعلومات الضرورية. لذلك تهدف هذه الخطة الإستراتيجية إلى تعزيز وتسهيل التعاون والكفاءة المهنية بين المنظمات الإقليمية للإنتوساي وهناك مثال واحد على سبيل الذكر لا الحصر، وهو أن الخطة تعترف بتأسيس المنتدى الإقليمي لتطوير القدرات بوصفه ملتقى المنظمات الإقليمية بغرض مشاركة المعلومات بينها وأيضا معالجة قضايا التنمية الإقليمية على المستوى الإقليمي والاستراتيجي. تحظى المنظمات الإقليمية للإنتوساي بمواقع متميزة تمكنها من أن تلعب أدواراً محورية في مساعدة الأجهزة العليا للرقابة المالية في متابعة ومراجعة جدول أعمال 2030 المعني بالتنمية المستدامة وسائر مساعي التنمية المستدامة ذات الصلة على المستوى القومي.

الشكل 5: المنظمات الإقليمية وعضويتها في المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرّقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)

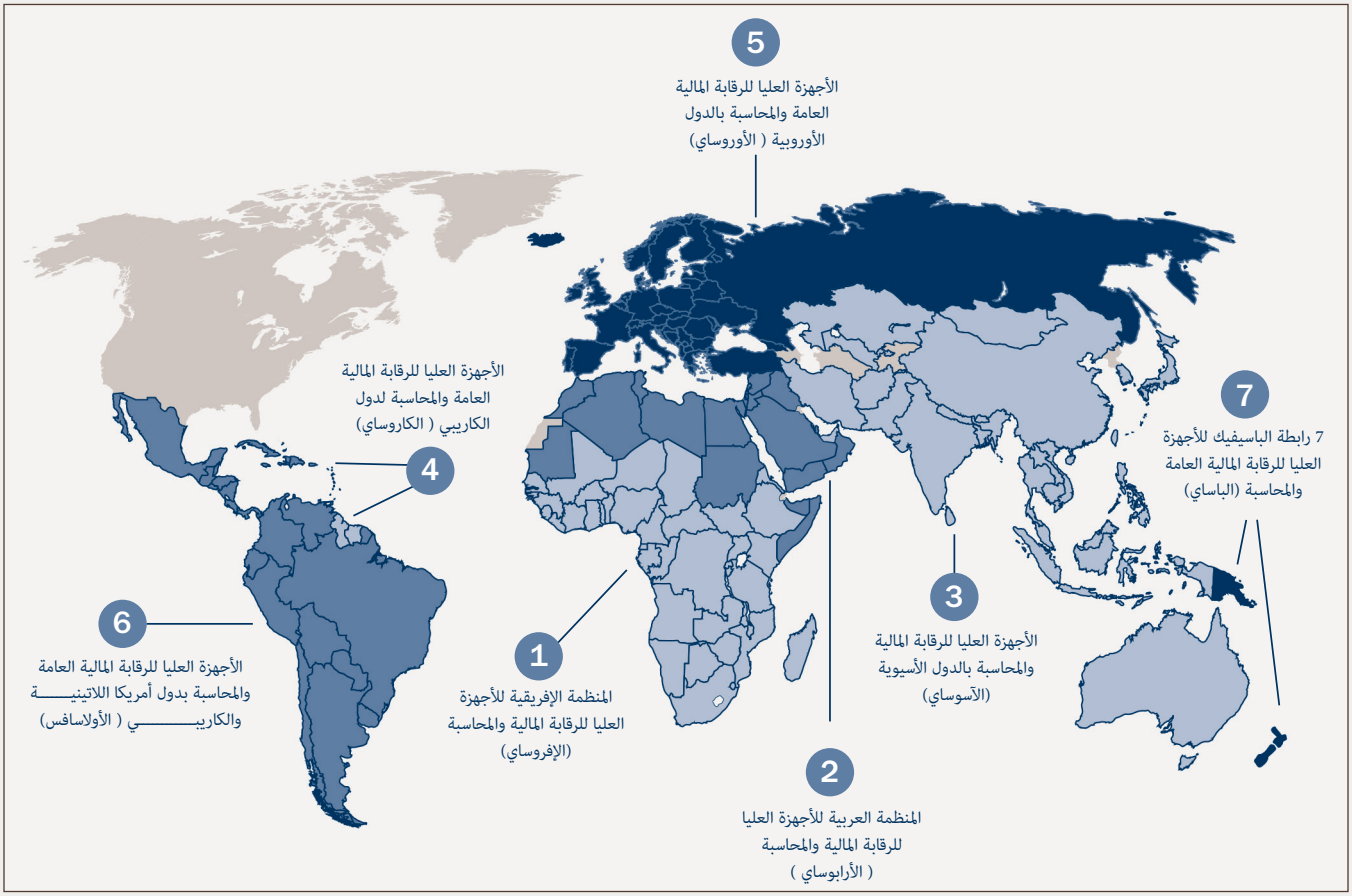

ملاحظة: الدول المصنفة باللون الرصاصي ليست جزءا من المنظمات الإقليمية وعضوياتها. وبالاضافة لذلك، تشارك بعض الاجهزة العُليا للرقابة المالية في اكثر من منظمة اقليمية. إن تظليل الشكل قائم على اعلانات المجموعة التابعة للاجهزة العليا للرقابة المالية.

تجد في المساحتين التاليتين بعض الوسائل الاخرى التي تعمل من خلالها منظمات الإنتوساي الإقليمية مع بعضها البعض لمشاركة الأفكار والخبرات بغرض بناء القدرات.

الأولوية الشاملة 5

أمثلة على العمل المشترك لمنظمات الإنتوساي الإقليمية

- الشراكة في عقد حلقات دراسية تدريبية عابرة للمناطق الإقليمية
- مشاركة منتجات (وسائل وأساليب) الرقابة المالية ومراجعة الحسابات والأدوات ذات الصلة
- استخدام الخبراء من سائر المنظمات الإقليمية
- مراجعة النظراء فيما يخص المنظمات الإقليمية من جانب منظمات إقليمية أخرى أو عن طريق الأجهزة العليا للرقابة المالية

الأولوية الشاملة 5

أمثلة على أنشطة منظمات الإنتوساي الإقليمية والدعم الذي تقدمة إلى الأجهزة العليا للرقابة المالية

- الدعم المهني رفيع المستوى الذي ربما تضمن المؤهلات الخاصة بالرقابة المالية وتدقيق الحسابات والترخيص
- مجتمعات الممارسة ومشاركة أفضل الممارسات
- عمليات تدقيق الحسابات التعاونية بين الأجهزة العليا للرقابة المالية
- مبادرات التدريب والتنمية
- مساعدة الأجهزة العليا للرقابة المالية في تقوية استقلالها عن طريق مشاركة أفضل الممارسات
- حملات التوعية (مثل التمويل، وإطار عمل المحاسبة، ومعايير الرقابة المالية، ومكافحة الفساد)
- مراجعة النظراء بين الأجهزة العليا للرقابة المالية بغرض تعزيز الأجهزة العليا للرقابة المالية على المستوى الفردي وتحديد أفضل الممارسات
- منهجية الدعم الخاصة بعمليات مراجعة الحسابات في إطار الموضوعات العامة

تتشارك مبادرة الإنتوساي للتنمية مع جميع منظمات الإنتوساي والانتوساي، بغرض تحديد ملف احتياجات تطوير القدرات الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة المالية وتصميم وتوفير برامج تعالج هذه الاحتياجات

كما ستقوم الإنتوساي أيضا بالإستفادة من النجاح المتنامي للجهاز الأعلى للرقابة المالية كركيزة لمساعي تطوير القدرات على مستوى النظراء. وستستمر الإنتوساي في استكشاف الفرص للقيام بعمليات الرقابة المالية المشتركة فيما يتعلق بالقضايا عابرة الحدود، مثل الأوبئة التي تؤثر على الصحة العامة بين الأجهزة العليا للرقابة المالية في نفس المنطقة. والمثالان التاليان هما مجرد عينة بين الكثير من الأمثلة:

- تقوم رابطة المحيط الهادي للأجهزة العليا للرقابة المالية بتبني برنامج لعمليات التدقيق الحسابي للأداء التعاوني داخل المنطقة، وما زالت تكتسب سمعة متنامية عبر مجتمع المنظمات الدولية لمراجعة الحسابات نظراً للمعايير المتميزة وجودة عمليات التدقيق الخاصة بالأداء التعاوني. ولا يزال، حتى وقتنا هذا، تركيز الرقابة المالية للأداء التعاوني ينصب على القضايا البيئية، مثل إدارة مصائد الأسماك المستدامة، والحصول على مياه الشرب النقية، ومعالجة المخلفات الصلبة. وتتضمن عمليات مراجعة الحسابات التعاونية عددا من مكاتب التدقيق الحسابي الفردية في جزر المحيط الهادي، وهي أداة فعالة لتقييم التأثيرات البيئية الإقليمية. كما يهدف برنامج التدقيق الحسابي للأداء التعاوني بطريقة واضحة إلى بناء قدرات مراجعة ومراقبة الأداء عبر جميع مكاتب الرقابة المالية ومراجعة الحسابات في رابطة المحيط الهادي للأجهزة العليا للرقابة المالية.
- قامت الأجهزة العليا للرقابة المالية من العديد من المنظمات الإقليمية بمشاركة فعالة في أنظمة إدارة المعلومات الخاصة بالرقابة المالية الموازية للديون الحكومية. وقام كل جهاز أعلى للرقابة المالية بعمل دراسة مبدئية لأنظمة المعلومات الخاصة بالديون العامة على المستويات الوطنية ذات الشأن. وفي 2014، قامت تلك الأجهزة بعمل استبيان رئيسي لفحص أنظمة المعلومات الوطنية. ثم قامت الأجهزة العليا للرقابة المالية بعد ذلك بوضع تقرير مشترك عن المراجعة المالية الموازية كملخص لجميع النتائج بصفة شاملة.

الأهداف الإستراتيجية الخاصة بالإنتوساي للفترة 2017 - 2022

يلجأ المواطنون، والحكومات الوطنية، والهيئات التشريعية، ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي إلى الأجهزة العليا للرقابة المالية طلباً للمساعدة في ضمان جمع الأموال العامة بشكل سليم والإستخدام الأمثل للأموال والأصول العامة، وتحقيق الإشراف المناسب على برامج الحكومة، وأيضا للمشاركة النشطة في التطبيق الفعال والمتابعة والمراجعة لجدول أعمال 2030 بشأن التنمية المستدامة. وترتكز الأهداف الإستراتيجية الأربعة للإنتوساي وسائر الأغراض الإستراتيجية المدرجة فيما يلي على توجيه الإنتوساي وسائر أعضائها من الأجهزة العليا للرقابة المالية لتعزيز المساءلة، والشفافية، وأساليب الإدارة الجيدة والحكم الرشيد.

الشكل 6: 4 أهداف إستراتيجية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرّقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)

تقوم جميع كيانات الإنتوساي بالتشارك في مسؤولية العمل معاً بسلاسة لتنفيذ أولويات الإنتوساي الشاملة على مستوى القطاعات والإستراتيجيات الرامية لتحقيق النتائج المرجوة. فعلى سبيل المثال، يتطلب تطوير وصيانة وتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية المشاركة النشطة والفعالة من جانب جميع لجان تحقيق أهداف الإنتوساي، والمنظمات الدولية، ومبادرة الإنتوساي للتنمية، والأجهزة العليا للرقابة المالية، وسائر الهيئات لضمان اتساق معايير الإنتوساي للكفاءة المهنية مع الإحتياجات الخاصة للأجهزة العليا للرقابة المالية.

كما هو الحال مع سائر المنظمات، تشكل الموارد المالية والعينية ومدى توافرها واستمرارها الأساس الذي تقوم عليه مساعي الإنتوساي وما يمكن إنجازه أثناء عملية تنفيذ الخطة.

الهدف الإستراتيجي 1: المعايير المهنية

تعزيز وجود أجهزة عليا للرقابة المالية تتسم بالقوة والاستقلالية وتعدد التخصصات ، وتشجيع الحكم الرشيد عن طريق:
(1) الدعوة إلى معايير دولية للأجهزة العليا للرقابة المالية وتوفيرها والمحافظة عليها؛
(2) الإسهام في تنمية إعتمادالمعايير المهنية المناسبة والفعالة.

منذ عام 2004، تعمل منظمة الإنتوساي على بناء القدرات والهياكل التنظيمية المطلوبة لتوفير مجموعة واسعة من المعايير المهنية الدولية فيما يخص عمليات الرقابة المالية ومراجعة حسابات القطاع العام. وسيتم تكثيف تلك الجهود في خلال الفترة ما بين 2017 - 2022.

يركز المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية رقم 1، إعلان ليما، والمعيار الدولي رقم 10 للأجهزة العليا للرقابة المالية، وإعلان المكسيك الخاص باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية على إبراز أهمية تدعيم الأجهزة العليا للرقابة المالية في مساعيها الدائبة للقيام بعمليات مراجعة الحسابات بطريقة مستقلة. المعيار الدولي رقم 100 للأجهزة العليا للرقابة المالية، المبادئ الأساسية لمراجعة حسابات القطاع العام، يقوم هذا المعيار بتحديد المبادئ الأساسية ومفاهيم مراجعة حسابات القطاع العام بالأنماط الرئيسية الثلاثة لمراجعة الحسابات - على المستوى المالي، ومستوى الأداء، ومستوى الإمتثال. قامت منظمة الإنتوساي، عن طريق تبني هذه المبادئ، بتأسيس قاعدة مشتركة للتنمية المستدامة الخاصة بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية وتطوير المعايير الوطنية ذات الشأن فيما يتعلق بالرقابة المالية ومراجعة حسابات القطاع العام.

تقوم الإنتوساي، تحت قيادة لجنة المعايير المهنية، بتعزيز مساعيها الرامية لتوفير معايير مهنية واضحة وذات صلة من شأنها إضفاء المصداقية على عمل مدقق الحسابات على المستوى الفردي وتقارير الرقابة المالية الناتجة عن عملية مراجعة الحسابات. وعن طريق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والتعاون مع سائر أنظمة وضع المعايير، تسعى الإنتوساي لضمان تحقيق الرقابة المالية المستقلة على القطاع العام ومراجعة الحسابات الحكومية بطريقة عالية الجودة لتعزيز الإستقلالية، والمساءلة، والفعالية داخل الحكومة.

تعتمد المعايير المهنية الخاصة بالإنتوساي على الخبرات المتراكمة عن طريق تطوير المعرفة وتبادل المعرفة الخاصة بسائر الأجهزة العليا للرقابة المالية. يتم تطوير جميع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والارشادات الخاصة بها وفقاً لقواعد الإجراءات القانونية الواجبة الخاصة بمنتدى الاصدارات المهنية للإنتوساي وتكون متاحة لعامة الناس على موقع الويب: www.issai.org.

الهدف الإستراتيجي 1

منتدى الاصدارات المهنية للإنتوساي

يعالج الخبراء الفنيون بمنتدى الاصدارات المهنية للإنتوساي قضايا وضع المعايير. وتقع المسؤوليات العامة، تحت إشراف لجنة المعايير المهنية، ولجنة بناء القدرات، ولجنة تبادل المعرفة ومشاركة المعلومات، على عاتق منتدى الاصدارات المهنية للإنتوساي فيما يتعلق بمعايير الإنتوساي المهنية من حيث المضمون والجودة بما في ذلك المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية بالإضافة إلى أية إصدارات اخرى واردة على الموقع www.issai.org.

ويضمن منتدى الاصدارات المهنية للإنتوساي مدخلاً واحداً لإطار عمل المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية وإجراءات أكثر اتساقاً للموافقة على تلك المعايير وعلى أية اصدارات أخرى متضمنة في إطار الانتوساي للإصدارات المهنية.

يعمل منتدى الاصدارات المهنية للإنتوساي على تقوية الإنتوساي كهيئة لوضع المعايير الدولية كما يساهم في تطوير المعايير المناسبة لمراجعة حسابات القطاع العام. ويشارك منتدى الاصدارات المهنية للإنتوساي بنشاط في عملية تطوير المعايير وتحديد المستوى المناسب من متطلبات الرقابة المالية للقطاع العام. يتابع منتدى الاصدارات المهنية للإنتوساي الإقتراحات الخاصة بوضع وتطوير مسودة المعايير، ويضمن تحقيق المستوى المطلوب من الجودة التقنية والإتساق، كما يقوم بالموافقة على إدراجها في إطار الاجهزة العليا للرقابة المالية.

الجدول 2: الأغراض الإستراتيجية للهدف 1

1.1	توفير إطار عمل تنظيمي قوي لتدعيم نظام وضع المعايير الخاص بمنظمة الإنتوساي بما في ذلك المجلس الدائم لوضع المعايير (منتدى الاصدارات المهنية للإنتوساي)، ووظيفة الدعم التقني، ووظيفة الإستشارات المستقلة.
2.1	ضمان أن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية واضحة وذات صلة وملائمة لكي يتم إتخاذها من جانب الإنتوساي كحل مفضل لجميع أعضائها. يتعين أن تكون المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية مقبولة على نطاق واسع من جانب جميع أصحاب المصلحة بوصفها إطار عمل السلطة لتدقيق الحسابات والرقابة المالية للقطاع العام.
3.1	تعزيز المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية كمصدر لتنمية وتطوير التعليم الخاص بالرقابة المالية وتدقيق الحسابات وبرامج الترخيص، بالإضافة إلى مقاييس التعليم والتدريب والتثقيف.
4.1	العمل على تحقيق إطار الانتوساي للإصدارات المهنية وضمان استمرار تطويره والمحافظة عليه.
5.1	رصد ومراقبة تنفيذ وتبني المعايير وتلقي أية مشاكل أو تحديات ونقلها في سياق عملية وضع المعايير لضمان تحقيق أقصى قدر ممكن من الإستفادة من تلك المعايير ذات الصلة.

الإستراتيجيات الرئيسية لتحقيق الهدف 1 والأغراض الإستراتيجية

1. تطوير والحفاظ على منتدى الاصدارات المهنية للإنتوساي الذي يشمل خبرات الإنتوساي في مضمار وضع المعايير، ويعمل بمثابة مجلس لوضع المعايير لإطار الإنتوساي للاصدارات المهنية ويمثل وجهات النظر العريضة لأعضاء الإنتوساي فيما يتعلق بقضايا وضع المعايير.

2. تعزيز الهيكل التنظيمي الإداري لوضع المعايير بغرض تحسين ثقة المنظمات المشتركة في عضوية الإنتوساي، والجهات المانحة وسائر أصحاب المصلحة في وظيفة الإنتوساي لوضع المعايير وضمان كفاية التعاون بين تطوير خطوط إرشادية جديدة وأية مبادرات ذات صلة بالإنتوساي ترمي إلى تدعيم تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية بالإضافة إلى الممارسات المهنية السليمة.

3. تأسيس الوظائف اللائقة للدعم التقني لضمان كفاءة العمليات والحفاظ على مستوى رفيع من الجودة في صياغة مسودة المعايير وأيضا لتعزيز الإدراك العام والقبول والإستخدام بالنسبة لتلك المعايير الموضوعة.

4. تأسيس والحفاظ على مجموعة استشارية، تتضمن المراقبين الحاليين في لجنة المعايير المهنية بالإضافة إلى المستخدمين، والمنظمات الدولية للرقابة المالية وسائر الأطراف المعنية.

5. مراقبة أنشطة وضع المعايير المهنية عن طريق الإنتوساي لضمان اتباع قواعد الإجراءات القانونية الواجبة والخاصة بإطار الإنتوساي للإصدارات المهنية وتسهيل المزيد من عمليات التطوير والتحسين عند الاقتضاء.

6. المزيد من عمليات تطوير وتنمية المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية بغرض ضمان الإستمرار في النمو بطريقة مطردة وزيادة عدد الزوار وأيضا ضمان الدقة والإستفادة بأكبر قدر ممكن.

7. تطبيق نظام رقابة للحصول على الآراء والتغذية العكسية من الأجهزة العليا للرقابة المالية فيما يتعلق بتطبيق المعايير الدولية الخاصة بتلك الأجهزة والخبرات العملية التي تستخدمها في عمليات الرقابة المالية أو كأساس للمعايير الوطنية وأيضا بغرض إدخال تلك المعلومات مرة أخرى في عملية وضع المعايير.

8. التعاون الوثيق بغرض تنمية إطار عمل يتسم بالكفاءة والفعالية ووضع برنامج الترخيص المدرج في الهدف 2.

9. التعاون الوثيق لتحقيق المبادرات المتضمنة في الهدف 3 لتعزيز مشاركة المعلومات وتطوير الخبرات التي يمكن الإستفادة منها داخل إطار تنمية الاصدارات المهنية لدى الإنتوساي.

10. التعاون الوثيق مع مبادرة الإنتوساي للتنمية، وسائر منظمات الإنتوساي وغيرها من هيئات وضع المعايير الدولية التي تشترك في تحقيق هدف عام يرمي إلى تعزيز وتدعيم الأجهزة العليا للرقابة المالية والحفاظ على استقلاليتها وإطار عملها في تخصصات متعددة مع تشجيع أساليب الإدارة الجيدة والحكم الرشيد.

الهدف الإستراتيجي 2: تطوير القدرات

دعم الأجهزة العليا للرقابة المالية في مجال تطوير القدرات لتعظيم قيمتها وفوائدها للمجتمع عن طريق: (1) تعزيز تطوير القدرات والطاقات المهنية للأجهزة العليا للرقابة المالية المستقلة والمنظمات الإقليمية؛ (2) توفير المعلومات التي تساعد الإنتوساي على اتخاذ قرارات عليمة في المسائل المتعلقة بتطوير قدرات الجهاز الأعلى للرقابة المالية بشأن المسائل المتعلقة بتطوير القدرات؛ و (3) التعاون مع الجهات المانحة، والشركاء المعنيين، وأصحاب المصلحة.

يتحمل كل جهاز فردي من الأجهزة العليا للرقابة المالية المسؤولية الرئيسية عن تحديد ومعالجة احتياجات تطوير القدرات الخاصة به استناداً إلى خططه للتنمية الاستراتيجية والخطط المرتبطة بها. يمكن وضع هذه الخطط الاستراتيجية والتنموية على أساس تقييم إطار قياس الأداء، وتقييم النزاهة الذاتي للجهاز الأعلى للرقابة (الإنتوسينت)، ونتائج مراجعة النظراء، وآراء التغذية العكسية والردود التقييمة من العملاء وأصحاب المصلحة، والرغبة في دعم تنمية مؤسسات وطنية مسؤولة (الهدف 16 للتنمية المستدامة) والمساهمة في متابعة ومراجعة مبادرات التنمية الوطنية المستدامة وذلك بشكل أكثر فعالية وبما يتفق مع جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة.

تسعى المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الإنتوساي) لضمان انتفاع كل جهاز من الأجهزة العليا للرقابة المالية الأعضاء بالإنتوساي من مبادرات تطوير القدرات بما يتناسب مع احتياجات ذلك العضو. تقود لجنة بناء القدرات جهود الإنتوساي في إطار هذا الهدف، ومن هذا المنطلق تعمل بشكل وثيق مع أهداف الإنتوساي الأخرى، والأمانة العامة، ومبادرات الإنتوساي للتنمية، والجهات المانحة لدعم الإنتوساي، ومنظمات الإنتوساي الإقليمية، وغيرها للتحدث والعمل بشكل متحد لصالح جهود تنمية قدرات الجهاز الاعلى للرقابة المالية بالإنتوساي، وتلعب لجنة بناء القدرات دوراً هاماً لتحقيق التكامل من خلال ضمان أن مقترحات تطوير القدرات تُكمل الجهود السابقة والجارية.

الجدول 3: الأغراض الاستراتيجية للهدف 2

1.2	تحدد التحديات والفرص فيما يتعلق بتطوير القدرات من أجل تسهيل التوصل إلى حلول بما في ذلك الوصول إلى الجهات المانحة لدعم وتمويل الإنتوساي.
2.2	تعزيز التنمية المهنية المنظمة للإنتوساي بحيث تكون ركيزة لتطوير القدرات المهنية وإمكانية إضفاء صفة المهنية على مدققي الإنتوساي.
3.2	تعضيد ودعم تطوير القدرات على مستوى الجهاز الأعلى للرقابة المالية وعلى المستوى الاقليمي، وتعزيز والمحافظة على فائدة واستخدام إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة المالية وتعزيز والمحافظة على فائدة واستخدام إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة المالية.
4.2	تقاسم الرؤى الخاصة بتطوير القدرات وضمان الاستجابة لاحتياجات الأجهزة العليا لمراجعة الحسابات عن طريق مجتمعات الممارسة، على سبيل المثال.
5.2	التفاعل الاستراتيجي مع المجتمع الدولي الأوسع المهتم بالتنمية لصالح تنمية الأجهزة العليا للرقابة المالية.

الهدف الإستراتيجي 2

إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية

إن إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية هو إطار اختياري للتقييم الذاتي وتقييم النظراء أو للتقييم الخارجي للأداء مقارنة بممارسات المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية وسائر أفضل الممارسات لدى الإنتوساي. ويوفر أساسا قويا لتقييم الاحتياجات من أجل وضع خطط استراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة المالية وتطوير قدراته لدى نظرته الشاملة على وظائف الأجهزة الرقابية وغير الرقابية فيما يتعلق بالبيئة.

تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية من كافة منظمات الإنتوساي الإقليمية بعمليات التقييم. وقد أثبتت التجارب فعالية الإطار لتطوير أجهزة الرقابة الفردية، بما في ذلك تتبع التقدم المحرز مع مرور الوقت. ومع المضي قدما، يمكن أيضا استخدام التقييمات لتحديد الاحتياجات المشتركة للأجهزة الرقابية في كل منطقة من مناطق الإنتوساي والمساعدة في رصد إنفاذ الخطط الإستراتيجية الإقليمية وخطة الإنتوساي الإستراتيجية.

تم تطوير إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية من قبل الإنتوساي وبمساعدة مالية من المنظمات المانحة تحت رعاية الجهات المانحة لدعم وتمويل الإنتوساي. إن تطبيق إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية مدعوم من منظمات الإنتوساي الإقليمية، وهي شبكة متنامية من المقيّمين والأشخاص ذوي الخبرة من الأجهزة العليا للرقابة النديّة (على مستوى النظراء) ومبادرات الإنتوساي للتنمية.

الاستراتيجيات الرئيسية لتحقيق الهدف 2 والأغراض الاستراتيجية

1. تسهيل عملية تطوير المعايير والخطوط التوجيهية للنظر فيها من قبل المنتدى العام فيما يتعلق بتعليم مدققي الحسابات والتدريب وتطوير القدرات، والشروع في عمليات وهياكل مستقبلية لغرض احتراف مدققي الحسابات (على سبيل المثال، إطار العمل الخاص بالكفاءات الأساسية) استنادا إلى نتائج مساعي فريق العمل المعني باعتماد مدققي الحسابات من قبل الإنتوساي.

2. توفير هيئة ممارسة إقليمية - المنتدى الإقليمي لتطوير القدرات - للمشاركة والنظر في القضايا المتعلقة بتطوير القدرات الاقليمية و المهنية الاقليمية وذلك على الصعيدين الإقليمي والاستراتيجي.

3. مواصلة تشجيع مراجعات النظراء والتدقيق التعاوني كأدوات لتطوير القدرات، وتسهيل تبادل أفضل الممارسات والوصول إلى مجتمعات الممارسة ذات الصلة.

4. توفير التوجيه الاستراتيجي لتنفيذ إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية والحفاظ عليه واستخدامه وتحديثه والأشراف على ذلك.

5. تقاسم المعرفة والخبرات في مجال تطوير القدرات، على سبيل المثال، عن طريق موقع الويب الخاص بلجنة بناء القدرات، والمجلة الدولية للرقابة المالية العامة، والأوراق المرجعية غير منتظمة الصدور، والمؤتمرات الدولية.

6. الدعوة إلى أداة التكامل الانتوسينت (IntoSAINT) وتشجيع استخدامها لدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية بصفتها نماذج للنزاهة والشفافية والمسؤولية.

7. تركيز الاهتمام على الأجهزة العليا للرقابة المالية في المواقف الهشة، مع التركيز بشكل خاص على تأثير جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة على احتياجاتها المتعلقة بتطوير القدرات.

8. الانخراط استراتيجياً مع برامج مجتمع التنمية الدولية من أجل تعزيز احتياجات تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية، مع التأكيد على قيمة ومزايا الأجهزة العليا للرقابة المالية.

9. دعم وتشجيع تعاون النظراء على المدى المتوسط إلى الطويل بين الأجهزة العليا للرقابة المالية في دعم تطوير القدرات المؤسسية.

IntoSAINT

الهدف الإستراتيجي 2

أداة الإنتوسينت للتقييم الذاتي

الإنتوسينت هي أداة للتقييم الذاتي بحيث يمكن استخدام جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية لتحليل المخاطر التي تؤثر على نزاهتها وتقييم مدى نضج أنظمتها الإدارية ومستوى نزاهتها. يتم إجراء التقييم الذاتي خلال ورشة عمل منظمة تستغرق يومين اثنين، يشرف عليها مشرف مدرَّب. تستهدف الأداة منع الفساد ووضع قائمة من التوصيات الإدارية لدعم نزاهة المنظمة المعنية. فهي أداة إدارية تمكِّن المستخدم من وضع سياسة مصممة خصيصاً لتحقيق النزاهة، وفي الوقت نفسه لزيادة الوعي بالنزاهة بين كوادر العاملين بها.

تتضمن المعلومات التالية ملخصاً عالي المستوى للأدوار والمسؤوليات الرامية إلى تطوير قدرات الجهاز الأعلى للرقابة المالية.

الأجهزة العليا للرقابة المالية

تحديد ووضع أولويات احتياجات التطوير على أساس الخطط الإستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة المالية وخطط التطوير ذات الصلة على أساس

- تطبيق إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية
- التقييم الذاتي لنزاهة الجهاز الأعلى للرقابة المالية
- نتائج مراجعة النظراء
- الردود التقييمية وآراء أصحاب المصلحة
- الرغبة في تقديم دعم أكثر فعالية في مجال تطوير المؤسسات الوطنية المسؤولة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة (SDG 16) والمساهمة في متابعة ومراجعة مبادرات التنمية الوطنية المستدامة بما يتفق مع جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة.
- أدوات وتقييمات إضافية

السعي إلى تطبيق مبادرات تطوير القدرات والعمل على تنميتها

- ضمان التنسيق الفعال والشفافية لجهود تطوير قدرات الجهاز الأعلى للرقابة المالية على صعيد البلد.
- الحصول على دعم عيني من سائر الأجهزة العليا للرقابة المالية والمنظمات الإقليمية
- طلب التعضيد والمساندة من الجهات المانحة للدعم والتمويل

- توافر المعرفة الوثيقة والدراية بالجهات المانحة لدعم وتمويل الإنتوساي توافر المعرفة الوثيقة والدراية بمذكرة التفاهم الخاصة بمجموعة الجهات المانحة المعنية بتمويل الإنتوساي، وطبيعة الدعم، وأولويات تطوير قدرات الأجهزة العليا للرقابة، وكيفية الحصول على المساعدة والإبلاغ عن النتائج. تحتوي مذكرة التفاهيم على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تقوم الجهات المانحة بموجبها بدعم مجتمع الأجهزة العليا للرقابة المالية على النحو التالي:

1. سيعمل مجتمع الأجهزة العليا للرقابة على تطوير خطط فردية تستند إلى استراتيجية البلد وخطط عمل تنموية شاملة ومعقولة وذات أولويات.

2. وستسعى الإنتوساي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تم تحديدها في خطة الإنتوساي الاستراتيجية.

3. تعلن الجهات المانحة التزامه باحترام قيادة واستقلالية بلد الأجهزة العليا للرقابة المالية في مجال تطوير وتطبيق الخطط الإستراتيجية وخطط العمل التنموية الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة المالية.

4. ستعمل الجهات المانحة للدعم والتمويل على حشد موارد اضافية وفقاً للقواعد والقوانين والإجراءات ذات الصلة وذلك لتطوير وتطبيق الخطط الاستراتيجية للأجهزة العليا للرقابة المالية وخطط العمل التنموية من إعداد الأجهزة العليا للرقابة المالية وتقديم الدعم لها على نحو يتسق مع المبادئ الأساسية لمذكرة التفاهم هذه.

5. تعلن الجهات المانحة للدعم والتمويل، وفقا لقواعده وقوانينه وإجراءاته ذات الصلة، تمسكه بالالتزام بتقديم أي دعم مالي أو غير ذلك لبرامج بناء قدرات التدقيق المالي للتدقيق الحكومي الخارجي بطريقة متسقة ومنسقة لتجنب التكرار غير المقصود لجهود بناء القدرات».

- الالتزام بتتبع سير الإنجازات، والإبلاغ عن التقدم المحرز واستخدام التمويل الخارجي المخصص لدعم تطوير القدرات.

- تقديم جميع المعلومات إلى قاعدة بيانات الجهاز الأعلى للرقابة المالية الخاصة بتطوير القدرات وتحديثها على أساس منتظم.

المساهمة في جهود تطوير قدرات الأجهزة العليا الأخرى للرقابة المالية (إلى المدى القابل للتطبيق).

- المشاركة في جهود تطوير القدرات بين النظراء.

- تقاسم المشاركين للدروس المستفادة من خبراتهم في مجال تطوير القدرات ومشاركة المعلومات.

- المشاركة، حسب الاقتضاء، في مراجعات نظراء الجهاز الأعلى للرقابة المالية.

- المشاركة في لجان ومجموعات عمل وفرق عمل ومجتمعات الإنتوساي للممارسة من أجل تعزيز التشارك في المعرفة واكتساب الخبرة العملية.

- المشاركة والإسهام في، وتقاسم الدروس المستفادة والممارسات الرائدة مع المنظمات الإقليمية.

منظمات الإنتوساي الإقليمية

- تعمل بمثابة أنظمة "إنذار مبكر" عن التهديدات للأجهزة العليا الفردية والمستقلة للرقابة المالية.
- تساعد الأجهزة العليا للرقابة المالية في تحديد الاحتياجات الخاصة بتطوير القدرات والحصول على المساعدة اللازمة باستخدام آلية التسليم الأمثل لكل احتياج أو سياق معين.
- تضمن التنسيق والمراقبة والشفافية الفعالة لجهود تطوير القدرات على الصعيد الإقليمي.
- ترفع مستوى الوعي بين الجهات المانحة لدعم وتمويل الأجهزة العليا للرقابة المالية والإنتوساي ومعرفة كيفية الوصول إلى تلك الجمعيات لتعزيز القدرات ودعم المبادئ الأساسية لمذكرة التفاهم.
- الإبلاغ عن الاحتياجات الخاصة بتطوير القدرات الإقليمية ذات الأولوية والثغرات بالإضافة إلى الممارسات الرائدة للجنة بناء القدرات.
- توفير الدعم الخاص بتطوير القدرات والكفاءة المهنية على المستوى الإقليمي مثل المدققين التعاونيين والتسهيل وتبادل المعرفة ضمن سياق الواجبات الفردية للأجهزة العُليا للرقابة المالية.
- المشاركة في مبادرات الإنتوساي للتنمية في تقييم احتياجات الأجهزة العليا للرقابة المالية في المنطقة، لتحديد الملف الخاص ببرامج مبادرات الإنتوساي للتنمية وتخطيط وتسليم جميع برامج مبادرات الإنتوساي للتنمية الخاصة بتطوير القدرات.
- تسهيل تبادل المعرفة بين النظراء وتطوير القدرات.
- جمع وتقاسم الدروس المستفادة في جميع أنحاء المنطقة والإنتوساي بصفة عامة في مجال تطوير القدرات.
- إعداد تقارير إقليمية للهيئات المتبرعةقد تتطلبها اتفاقيات الجهات المانحة.
- تحديد القضايا التي تظهر اقليمياً واعطائها الأولوية وجعلها في المقدمة ، وتمثيل مصالح المنطقة من خلال المشاركة النشطة في الإنتوساي (مثل، المشاركة في الأنشطة ذات الصلة بالهدف 2 والتعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة).

اللجان المعنية بأهداف الإنتوساي

لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية

- الترتيب للتعاون بين الجهات المانحة والإنتوساي والمحافظة عليه وإدارته.
- تزويد الجهات المانحة للإنتوساي بتوجيهات تتعلق بسياسات الإنتوساي.
- رفع مستوى الوعي بين الجهات المانحة لدعم وتمويل الأجهزة العليا للرقابة والإنتوساي ومعرفة كيفية الوصول إلى تلك الجمعيات لتعزيز القدرات ودعم المبادئ الأساسية لمذكرة التفاهم (إضافة إلى كيانات أخرى).
- مراقبة وتطبيق خطة الإنتوساي الاستراتيجية وإطار إدارة الأداء وبالتالي المساهمة في دعم جهود تطوير القدرات.

لجنة بناء القدرات

- الاستراتيجية الشاملة للإنتوساي الرائدة الخاصة بتطوير قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية وجهود الاحتراف على أساس الاقتراحات المقدمة من المنظمات الإقليمية ومبادرات الإنتوساي للتنمية والأجهزة العليا للرقابة المالية.
- تحديد ووضع الأولويات لجهود تطوير قدرات الأجهزة العليا للرقابة للجمعيات التعاونية لمانحي الإنتوساي وغيرها من ممولي التنمية ومقدمي الخدمات.
- العمل بمثابة جهة الاتصال بين الإنتوساي والكيانات غير التابعة للانتوساي لتقديم الدعم في مجال تطوير القدرات بالتعاون الوثيق مع مبادرات الإنتوساي للتنمية.
- العمل بمثابة المشرف على إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية والترويج لاستخدامه بين الأجهزة العليا للرقابة.

جميع لجان تحديد أهداف الإنتوساي

- تطوير وصيانة منتجات المنظمات الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية وغيرها من منتجات الإنتوساي (بما في ذلك تطوير القدرات وأدوات وأساليب الاحتراف) ومجتمعات الممارسات الموضوعية على أساس الاحتياجات.
- رفع مستوى الوعي بين مجموعة الجهات المانحة لدعم وتمويل الأجهزة العليا للرقابة والإنتوساي ومعرفة كيفية الوصول إلى تلك الجمعيات لتعزيز القدرات ودعم المبادئ الأساسية لمذكرة التفاهم (إضافة إلى كيانات أخرى).
- بالعمل مع لجنة بناء القدرات، تقوم لجنة تبادل المعرفة بجمع وتوزيع الدروس المستفادة الشاملة من النتائج الفردية لمراجعات النظراء وتقييم إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية.

مبادرة الإنتوساي للتنمية

- العمل بمثابة هيئة إنفاذ دولية رئيسية للإنتوساي تدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية في الدول النامية، في جهودها الرامية إلى التعزيز المستدام للأداء والاستقلالية والاحترافية.
- التعاون مع الشركاء في المبادرات العالمية والإقليمية لدعم الأجهزة العليا للرقابة والمؤسسات المعنية بمراجعة الحسابات، من خلال تسهيل تطبيق المعايير الدولية، بما في ذلك المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية.
- النهوض بتنمية قدرات الموظفين المؤسسية والتنظيمية والمهنية.
- تسهيل تبادل المعرفة وتطبيق الممارسات الحسنة.
- توفير الدعم الثنائي، على مستوى محدود، للأجهزة العليا للرقابة المالية بصفتها المرجع الأخير.
- توفير دعم تطوير قدرات الجهاز الأعلى للرقابة المالية، على مستوى محدود، على أساس استرداد التكاليف (بما في ذلك الأجهزة العليا للرقابة المالية من البلدان النامية).
- العمل مع كافة لجان تحديد أهداف الإنتوساي لتسهيل التطوير المنسق للقدرات.
- التنسيق مع لجان تحديد الأهداف والمنظمات الإقليمية، والتقييم العالمي الدوري لأداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية، والاحتياجات الخاصة بتطوير القدرات، وآليات المساعدة المقدمة والتسليم، ونتائج ذلك الدعم.
- استضافة الأمانة العامة للهيئات المانحة لدعم وتمويل الإنتوساي ووظيفة دعم إطار قياس اداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية.

الأمانة العامة للانتوساي

- العمل الوثيق مع لجنة السياسات والتمويل والشؤون الإدارية ومع سائر الكيانات التابعة للإنتوساي لتحديد أولويات بنود العمل ذات الصلة بتطوير القدرات للنظر فيها من قبل رؤساء الأهداف.
- تنسيق وتسهيل علاقات الإنتوساي مع منظمات أخرى وبذلك المساهمة في تحديد الفرص للمشاركة وتعزيز الجهود ذات الصلة بتطوير القدرات.
- نقل مبادئ بناء القدرات للإنتوساي بشكل فعال ودعم المبادرات في كافة أوساط الإنتوساي وفي الندوات الدولية ذات الصلة.
- دعم جهود ومبادرات تطوير قدرات الجهاز الأعلى للرقابة المالية وإبراز أهمية بناء قدرات الجهاز الأعلى للرقابة المالية مقارنة بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى.
- تنظيم فعاليات عالمية رفيعة المستوى لبناء القدرات.

مجموعات الجهات المانحة لدعم وتمويل الإنتوساي

- تركز الجهات المانحة لدعم وتمويل الإنتوساي، المدعومة من قبل الأمانة العامة للجهات المانحة لدعم الإنتوساي، على المجالات التالية حيث تتشارك الإنتوساي والجهات المانحة للدعم والتمويل في المصالح، كوسيلة لتوسيع نطاق وتقوية دعم الأجهزة العليا للرقابة المالية في البلدان النامية:

1. تشجيع ودعم إطار قياس الجهاز الأعلى للرقابة المالية بصفته الإطار الخاص لتسهيل تقييمات الاحتياجات على نحو أفضل مما يفضي إلى استراتيجية أقوى للجهاز ووضع خطط عمل للتنمية ورصد أفضل لأداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية؛

2. حشد المزيد من الموارد لتطوير قدرات الأجهزة العليا للرقابة في البلد، على المستوى الإقليمي والدولي، عن طريق آليات مثل النداء الدولي لتقديم العروض و (إدارة البنك الدولي) وصندوق تطوير قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية؛

3. تقوية تنسيق الدعم للأجهزة العليا للرقابة المالية من خلال مواصلة الدعوة لتغيير السلوك وسط الأجهزة العليا للرقابة والجهات المانحة للدعم والتمويل، وتسهيل مطابقة المشروعات، وتبادل المعلومات حول الدعم الحالي والمقرر عن طريق قاعدة بيانات تطوير قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية، و

4. زيادة الوعي بالمبادئ الأساسية لمذكرة التفاهيم وتغيير السلوك، خاصة فيما يتعلق بقيادة الجهاز الأعلى للرقابة المالية، ومناغمة وتنسيق دعم تطوير القدرات، من خلال تدريب الجهات المانحة للدعم والتمويل على العمل مع الأجهزة العليا للرقابة المالية ودعم تلك الأجهزة بتطوير عروض تمويلية على أساس الاحتياجات.

- البرهنة على نتائج منظومة التعاون للحفاظ على الدعم لعملها بين أصحاب المصلحة.

- اللجنة التوجيهية للجهات المانحة لدعم الإنتوساي

1. تقديم توجيهات استراتيجية للجهات المانحة لدعم وتمويل الإنتوساي: و

2. تسهيل النقاش بين الإنتوساي والجهات المانحة للدعم والتمويل حول القضايا الاستراتيجية والناشئة ذات الإهتمام المشترك.

الهدف الإستراتيجي 3:
تبادل المعرفة وخدمات المعرفة

يشجع الجهاز الأعلى للرقابة المالية على التعاون والمشاركة والتحسن المستمر عن طريق تطوير المعرفة وتبادل المعرفة وخدمات المعرفة، بما في ذلك: (1) إنتاج وتنقيح منتجات الإنتوساي؛ (2) توفير المعايير وتشغيل بوابة مجتمعية؛ و (3) إجراء دراسات على أفضل الممارسات وأبحاث حول القضايا ذات الاهتمامات والمصالح المشتركة.

يرتكز هدف الإنتوساي الإستراتيجي الثالث على خصائص الانفتاح الأساسية، والمشاركة، والتعاون التي تشكل السمات الأساسية التي ميزت منظمات الإنتوساي على مدى السنين. ويعمل هذا الهدف بمثابة نقطة الارتكاز لجهود منظمات الإنتوساي لتبادل المعرفة المتعلقة بجهود الأجهزة العليا للرقابة المالية لدعم والمساهمة في متابعة مراجعة أهداف التنمية المستدامة ضمن سياق صلاحيات وقدرات وأولويات الجهاز الأعلى للرقابة المالية. يشتمل الهدف، الذي تقوده لجنة تبادل المعرفة، على الأهداف الاستراتيجية التالية لتوفير دعم أكبر لاحترافية الأجهزة العليا للرقابة المالية وتحسنها المستمر:

الجدول 4: الأغراض الاستراتيجية للهدف 3

1.3	تطوير الخبرة في مختلف مجالات تدقيق القطاع العام والحفاظ عليها والمساعدة على توفير محتوى لإطار الانتوساي للإصدارات المهنية للنظر فيه من قبل المنتدى العام.
2.3	تمكين التبادل الواسع للمعرفة والخبرة بين أعضاء الإنتوساي
3.3	العمل مع لجنة بناء القدرات بمبادرة الإنتوساي للتنمية، وكيانات الإنتوساي، وتسهيل التحسين المستمر للأجهزة العليا للرقابة المالية عن طريق تبادل المعرفة حول الدروس المستفادة الشاملة من نتائج مراجعات النظراء وإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية.

الاستراتيجيات الرئيسية لتحقيق الهدف 3 والأغراض الاستراتيجية

1. إعداد منتجات وخطوط إنتاجية جديدة خاصة بمنظمة الإنتوساي: تتوفر لجنة تبادل المعرفة بالاشتراك مع كيانات الإنتوساي على خطط عمل ومعالم جديدة لوضع معايير وتوجيهات إرشادية للنظر فيها من قبل المنتدى العام وسائر منتجات الإنتوساي خلال فترة 2017-2022 تعمل لجنة تبادل المعرفة بالتنسيق والتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة لتطوير منتجات تتناسب مع جهود منظمات الإنتوساي ومساعيها لدعم التطبيق كلما أمكن والمساهمة في متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة.

2. تنقيح المنتجات المتعلقة بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية: تم وضع الأهداف السنوية لتحديث وتنقيح المعايير القائمة لفترة 2017-2022. يتم القيام بهذا العمل بتعاون وثيق مع لجنة المعايير المهنية ومنتدى الاصدارات المهنية للإنتوساي.

3. بوابة لجنة الإنتوساي لتبادل المعرفة - مُبادرة الانتوساي للتنمية: بالتعاون الوثيق مع مبادرة الإنتوساي للتنمية، سيتم وضع برنامج لتبادل المعرفة يكون بمثابة نقطة ارتكاز للتشارك في المعرفة. يتضمن البرنامج مجتمعات ممارسة، مدونات، استطلاعات رأي على الإنترنت، اجتماعات افتراضية، ومواقع الويكي الشبكية، وآليات أخرى تجمع وتوزع الآراء والتجارب بسرعة وفعالية.

4. مشاريع الأبحاث: تقود لجنة تبادل المعرفة جهود تطوير خطة لتشجيع مشاريع (الإنتوساي) للأبحاث الداخلية والخارجية في مجال التدقيق العام ومراجعة الحسابات. كما تعمل لجنة تبادل المعرفة على تسهيل مشاركة الإنتوساي مع المجتمع الأكاديمي حول قضايا ذات اهتمامات ومصالح مشتركة.

5. مشاركة أصحاب المصلحة: لجنة تبادل المعرفة، وغيرها من لجان تحديد الأهداف الاستراتيجية، ومبادرة الإنتوساي للتنمية، ومنظمات الإنتوساي الإقليمية، واللجنة الاستشارية حول القضايا الناشئة، والأمانة العامة للإنتوساي، جميعها تعمل معاً لتجنب تكرار العمل ولتحقيق تآزر أكبر.

6. تسهيل التحسين المستمر: بالعمل مع لجنة بناء القدرات، ومبادرة الإنتوساي للتنمية، وكيانات الإنتوساي الأخرى، تقوم لجنة تبادل المعرفة بجمع وتوزيع الدروس المستفادة الشاملة من النتائج الفردية لمراجعات النظراء وتقييم قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية.

7. التعاون مع المجلة الدولية للرقابة المالية العامة والأمانة العامة وتعزيز جهودها لتوسيع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والفيدو، والأدوات التفاعلية لضمان التواصل "في الوقت الحقيقي" بين شركاء الإنتوساي والأطراف الأخرى المعنية.

8. إتاحة استخدام مجموعات العمل، وفرق العمل، ومجتمعات الممارسات أمام جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية المعنية بصفتها وسائل لتوليد وتوزيع المعرفة والخبرات.

الهدف الإستراتيجي 3

برنامج شامل لتطوير القدرات

خلال فترة 2016-2019، تتعاون لجنة تبادل المعرفة ومبادرة الإنتوساي للتنمية في مجال تصميم وتقديم برنامج شامل لتطوير القدرات من أجل تطبيق إجراءات التدقيق الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. يتضمن البرنامج عملية من أربع خطوات.

أولا، مجتمعات الممارسات لتطبيق إجراءات التدقيق الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. ستقوم بوابة لجنة تبادل المعرفة – مبادرة الإنتوساي للتنمية على شبكة الانترنتبجمع المعلومات وتبادل الأفكار والخبرات حول إجراءات التدقيق الخاصة بأهداف التنمية المستدامة.

ثانياً، التوجيهات بخصوص التحضيرات للتدقيق الوطني والرقابة المالية العامة لتطبيق أهداف التنمية المستدامة. سيقوم فريق دولي من مناطق الإنتوساي بإعداد إرشادات توجيهية حول التحضيرات للتدقيق الوطني لتطبيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً، الهيئات التعاونية لمراجعة الحسابات بخصوص التحضيرات للتدقيق الوطني لتطبيق أهداف التنمية المستدامة. سيتم تسهيل عمل المؤسسات التعاونية المشتركة للتدقيق ورقابة الأموال العامة بمبادرة الإنتوساي للتنمية باستخدام نموذج تدقيق تعاوني منقح لمبادرة الإنتوساي للتنمية. وهذا يتضمن تصميم وتطوير دورة تعليمية إلكترونية على أهداف التنمية المستدامة، توزيع الدورة على فرق التدقيق الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة، وورشة عمل حول مراجعة التدقيق، والدعم خلال التدقيق وضمان جودة التدقيق وفق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية.

رابعا وأخيرا، سيتم توثيق الدروس المستفادة وسيتم نشر خلاصة وافية لنتائج تدقيق الحسابات من المشاركين في مجتمعات الممارسات.

الهدف الإستراتيجي 4: تعزيز قيمة الإنتوساي كمنظمة دولية

تنظيم وإدارة الإنتوساي بطرق من شأنها تعزيز ممارسات العمل الاقتصادية بكفاءة وفعالية، واتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وممارسة الإدارة الفعالة، والاحتفاظ في نفس الوقت بكامل الاعتبار للاستقلالية الاقليمية، والتوازن، والنماذج والمقاربات المختلفة للاعضاء من الأجهزة العليا للرقابة.

تؤمن الإنتوساي بضرورة القيادة بالقدوة. يحتم الهدف 16 من جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة على كل بلد "التشجيع على بناء مجتمعات سلمية وشاملة للتنمية المستدامة، وإتاحة توفير العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة، مسؤولة، وشاملة على جميع المستويات وفي شتى المناحي." تؤمن الإنتوساي أنها تحتاج هي أيضاً إلى التأكد من أنها منظمة دولية فعالة، ومسؤولة، وشاملة.

وينعكس هذا الالتزام في الهدف الإستراتيجي الرابع من أهداف الإنتوساي: السعي لتعزيز قيمة الإنتوساي بالنسبة لأعضائها من الأجهزة العليا للرقابة وبصفتها منظمة عالمية. وعلى هذا الأساس، يختلف الهدف الرابع في جوهره وطبيعته عن أهداف الإنتوساي الأخرى، التي تركز على تعزيز المعايير المهنية، وتطوير القدرات، وتسهيل تبادل المعرفة بين الأعضاء. الغرض من الهدف الرابع هو ملاءمة كافة عمليات ونظم الإنتوساي لهذه الأهداف. إن تعزيز قيمة الإنتوساي هو أمر حيوي على كل من المستوى الداخلي للتأكد من أن الإنتوساي تعمل بالشكل الصحيح، والمستوى الخارجي، لأنه سيساعد على تعزيز القيمة والفوائد التي تقدمها الأجهزة العليا للرقابة المالية من حيث تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون.

يشمل الهدف الرابع ضمان اقتصاد وكفاءة وفعالية عمليات الإنتوساي الخاصة، وأن المنظمة تعمل ضمن حدود ميزانيتها وتوقعاتها المعقولة من الموارد المتاحة، لذلك فهو هدف أساسي لتحقيق خطة الإنتوساي الاستراتيجية. تساعد لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية مجلس الإدارة في قيادة جهود الإنتوساي وفقاً للهدف الرابع وتعمل بتعاون وثيق مع الأمانة العامة. وبالنظر لأهمية لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية في مساعدة مجلس الإدارة في توجيه عمليات الإنتوساي، يتولى النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة الإنتوساي رئاسة اللجنة. تضم عضوية اللجنة العديد من قادة الإنتوساي التنظيميين بمن فيهم رؤساء لجنة المعايير المهنية ولجنة بناء القدرات ولجنة تبادل المعرفة، من بين آخرين. تعزيز المشاركة الواسعة للقيادة في لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية للمضي قدماً بدمج جهود الإنتوساي المتعلقة بالأولويات والأهداف والغايات والمبادرات الشاملة.

الجدول 5: الأغراض الإستراتيجية للهدف 4

1.4	رصد تطبيق خطة الإنتوساي الاستراتيجية بما في ذلك جهود إدارة أداء الإنتوساي والمساهمات في متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة
2.4	إدارة موارد الإنتوساي والإشراف عليها لإنجاز المهام المحددة في الخطة الاستراتيجية على أفضل وجه ممكن
3.4	المحافظة على والتوسع في تطوير جهود الجهات المانحة لدعم وتمويل الإنتوساي
4.4	ضمان عمل إطار الإنتوساي التنظيمي وعمليات التوعية والتواصل وصنع القرار بكفاءة وفعالية وبطريقة اقتصادية لحصول الأجهزة العليا للرقابة الماليةعلى أكبر قدر ممكن من المزايا

الاستراتيجيات الرئيسية لتحقيق الهدف 4 والأغراض الاستراتيجية

1. <u>التزام الإنتوساي بتقييم أدائها الخاص:</u>

المنظمات الرائدة تدير شؤونها على أساس نتائج واستراتيجيات محددة تتصل بالنتائج التي يتم العمل على تحقيقها. المراجعة المنهجية للأداء على أساس منتظم يسمح لتلك المنظمات بتتبع التقدم الذي تحرزه نحو تحقيق أهدافها وتوفير معلومات هامة للقادة بحيث يمكنهم تأسيس قراراتهم الإدارية والتنظيمية عليها.

لتقييم الأداء، ستقوم الإنتوساي بتنفيذ مراجعات سنوية لمستوى التقدم نحو تحقيق كل هدف من الأهداف الاستراتيجية التي تتضمنها هذه الخطة. ستستخدم المنظمة نتائج هذه المراجعات من أجل

- صياغة استراتيجية على المدى البعيد؛
- بلورة الخطط ووضع الميزانيات بناء على المعلومات المتاحة؛
- تحديد الفرص للتحسن المستمر، بما في ذلك إدارة المخاطر؛
- تحسين فترة الاستجابة لصنع القرار؛
- تعزيز التعاون بين جميع أقسام المنظمة؛ و
- تحسين الشفافية.

تبدأ المراجعات السنوية للاهداف الاستراتيجية برؤساء الأهداف، الذين سيقودون جهود تقييم التقدم نحو تحقيق كل هدف وفقاً للأهداف الاستراتيجية الخاصة بكل منهم، والعمل بتنسيق وتعاون وثيقين مع رؤساء الاهداف الآخرين والأمانة العامة. وتشمل هذه التقييمات الفردية للأهداف الأجهزة العليا للرقابة المالية الأعضاء من لجان الإنتوساي ذات الصلة، ومنظمات إقليمية، ومجموعات عمل، وفرق عمل، ومجتمعات الممارسات التي تساهم في تحقيق الهدف. وسيتم الحصول على وجهة نظر الأطراف الخارجية التي تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الهدف، مثل الجهات المانحة للدعم والتمويل، وأخذها في الاعتبار.

ستقوم الكوادر القيادية والهيئات المساهمة المعنية لتحقيق الأهداف المرجوة - بما في ذلك، المنظمات الإقليمية ذات الأهمية الكبيرة - بمراجعة النتائج المحرزة وفقاً لكل هدف على أساس المعايير المتفق عليها، مثل قياس الأداء نحو تحقيق الأهداف المحددة وإتمام المهام أو الإنجازات. وسيتم إيلاء اهتمام خاص إلى التقدم المحرز في دفع أولويات الإنتوساي الشاملة قدماً. عندئذ سيقوم المشاركون في المراجعة بتحديد الإجراءات والخطوات التالية التي سيتم اتخاذها، إن وجدت، والتي تمس لها الحاجة لضمان التقدم المستمر نحو بلوغ كل هدف من الأهداف.

حالما يتم تقييم كل غرض من الأغراض، سيقوم رئيس كل هدف بمراجعة جميع الأغراض ضمن هدفه الاستراتيجي الخاص ووضع أولويات بنود العمل المختلفة والخطوات التالية التي تم تحديدها. بالنظر للموارد المحدودة، يهدف هذا النهج إلى ضمان تركيز الانتباه على الاجراءات اللازمة لمواصلة التقدم وتحسين الأداء أو لإدارة المخاطر.

سيقوم رؤساء الأهداف في كل اجتماع لمجلس الإدارة برفع تقارير بنتائج مراجعاتهم السنوية وأولويات بنود العمل. وعلى أساس هذه التقارير، سيقوم مجلس الإدارة، باتخاذ القرار حول التقييم النهائي لكل غرض من الأغرض وتحديد بنود العمل التي يتعين اتخاذها. قبل اجتماع مجلس الإدراة، سيقوم رؤساء الاهداف بتقديم موجز بنتائج مراجعاتهم للأغراض الاستراتيجية ومقترحاتهم بخصوص الخطوات التالية إلى لجنة السياسات والشؤون المالية للمساعدة في عملية وضع ميزانية الإنتوساي. ستراجع لجنة السياسات والشؤون المالية، التي تعمل مع الأمانة العامة للإنتوساي، النتائج الإجمالية لتحديد المواضيع المشتركة وتحديد الإجراءات الاضافية التي قد تلزم فيما يتعلق بتلك المسائل التي تتقاطع مع أهداف متعددة. لجنة السياسات والشؤون المالية، التي تعمل مع رؤساء الأهداف، واللجنة الاستشارية حول القضايا الناشئة، والأمانة العامة، ستأخذ في الاعتبار جهود الإنتوساي الواسعة التي قد تمس لها الحاجة للمضي قدماً بتطبيق الأولويات الشاملة. وعلى أساس مراجعتها، ستقوم اللجنة والأمانة العامة - بالتنسيق مع رؤساء الاهداف، بتطوير أولويات عريضة مقترحة لبنود عمل المنظمة التي تم تحديدها عن طريق رؤساء الأهداف للنظر فيها من جانب مجلس الإدارة.

ولتعزيز الشفافية، ستقوم الأمانة العامة وبالتعاون الوثيق مع لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية بوضع ملخص بنتائج هذه المراجعات يكون بمثابة تقرير سنوي حول الأداء والمحاسبة. سيتم تقديم هذا التقرير لكل عضو من أعضاء الإنتوساي ولأصحاب المصلحة الخارجيين، كما سيتم نشره في المجلة الدولية للرقابة المالية العامة، وإتاحته للجمهور على موقع الإنتوساي الإلكتروني.

2. التمويل والموارد:

يجب أن تتماشى طموحات الإنتوساي مع التوقعات المعقولة لتوفر الموارد والحقائق المالية للأجهزة العليا لمراجعة الحسابات كأعضاء في المنظمة. ستستمر الإنتوساي في تحسين نهجها لتمويل أنشطتها وستدعم التطورات العديدة التي تم تحقيقها خلال فترة 2011-2016 - بما في ذلك فهرسة مستحقات الأجهزة العليا للرقابة الخاصة بالتضخم، وقبول التبرعات الطوعية للمشاريع الخاصة، وتوضيح التوقعات من استضافة الأجهزة العليا للرقابة لأنشطة الإنتوساي.

تعتمد جميع أنشطة الإنتوساي على مستويات الموارد المستدامة. وتظل التبرعات العينية عنصراً أساسياً من قدرة الإنتوساي على تطبيق استراتيجياتها وتحقيق النتائج المرجوة. لذلك، يجب على اللجان وفرق العمل ومجموعات العمل ومجتمعات الممارسات والمبادرات الأخرى التابعة لمنظمة الإنتوساي أن تأخذ في الاعتبار كلاً من الموارد العينية والمالية الضرورية للقيام بمسؤولياتها. وبالمضي قدماً، يأخذ التخطيط المالي الموسع لمنظمة الإنتوساي في الحسبان، على نحو أشمل، فهرسة مستحقات الإنتوساي بالنظر إلى التضخم وأية تبرعات طوعية وفقاً لنظم الإنتوساي الأساسية ذات الصلة بتمويل المشاريع الخاصة.

يتوقع من رؤساء اللجان وفرق العمل ومجموعات العمل ومجتمعات الممارسات والمبادرات الأخرى التابعة للإنتوساي الحصول، قدر الإمكان، على تأكيد، لأقصى حد ممكن، من الأجهزة العليا للرقابة المالية التي تقدم تعهدات بإنجاز العمل بأنها تمتلك الموارد اللازمة للقيام بالأنشطة المتفق عليها. ويجب أن تتضمن مثل تلك التأكيدات، إن أمكن، تقييماً للموارد المتاحة لهم على نحو جماعي (تبرعات مالية، تبرعات عينية، وأية موارد مالية خارجية متوفرة لكل جهاز من الأجهزة العليا للرقابة). وتترك كيفية حصول قادة الإنتوساي على تلك التأكيدات لتقدير القادة على أساس علاقاتهم مع ومعرفتهم للأجهزة العليا للرقابة المالية التي تعهدت بالوفاء بطموحاتهم الخاصة بمجهود الإنتوساي. لذلك فإن قادة الإنتوساي مسؤولون عن تقديم تأكيدات مكتوبة لرؤساء الأهداف وللأمانة العامة للإنتوساي حول كفاية الموارد المتوفرة كي يتم تقديم تلك التأكيدات إلى لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية. مثل تلك التأكيدات هي عنصر هام في إثبات أن الإنتوساي لديها توقعات معقولة لتحقيق أهدافها الفرعية ضمن الخطة الاستراتيجية وبذلك تحقيق طموحات المنظمة.

3. توجيهات سياساتية متعلقة بالتعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة:

وكما ورد سابقاً في هذه الخطة، فإن التعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة هو عنصر أساسي لدعم تطوير قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية. للجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية مسؤولية رئيسية داخل الإنتوساي تتمثل في الترتيب للتعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة والمحافظة عليه وإدارته. وبالقيام بذلك، تقدم لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية للجهات المانحة التي تتعهد الإنتوساي توجيهات تتعلق بسياسات الإنتوساي. كما تسعى لزيادة الوعي بين الأجهزة العليا

للرقابة المالية وبين الجهات المانحة لدعم وتمويل الإنتوساي وكيفية الوصول إلى تلك الجهات لتعزيز القدرة، ولتعمل بشكل عام كعنصر ريادي للمبادئ الموضحة في مذكرة التفاهم لعام 2009 بين الإنتوساي ومجموعة الجهات المانحة للدعم والتمويل.

4. <u>إدارة المخاطر في المؤسسات المالية:</u>

تبني الإنتوساي على جهودها المتواصلة لتحديد ومعالجة القضايا الناشئة باستحداث لجنة إدارة مخاطر المؤسسة التي تمتلك القوة والمقدرة على توجيه جهود تحديد المخاطر وإدارتها. الإستجابة للفرص والمخاطر الناشئة تتطلب نهجاً استراتيجياً ومرونة تنظيمية بحيث تكون الإنتوساي في وضع يمكنها من الاستجابة للقضايا الدولية والإقليمية الناشئة في الوقت المناسب.

انسجاماً مع الممارسة الحسنة في القطاعين العام والخاص، يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن مقدار المجازفة التي ترغب الإنتوساي في تحملها ويوافق على أية استراتيجيات لإدارة المخاطر. واستناداً لتقارير اللجنة الاستشارية حول القضايا الناشئة، يوفر مجلس الإدارة توجيهات حول القضايا التي تستلزم اتخاذ إجراءات من قبل الإنتوساي بخصوص جهود إدارة المخاطر.

سيشمل إطار إدارة مخاطر مؤسسة الإنتوساي جميع العناصر الموجودة عادة في الأطر المتنوعة والمقبولة على نطاق واسع، كما هو موضح في الشكل 7.

الشكل 7: مراجعة عالية المستوى للنهج الذي تتبعه الإنتوساي في إدارة المخاطر الخاصة بالمؤسسات

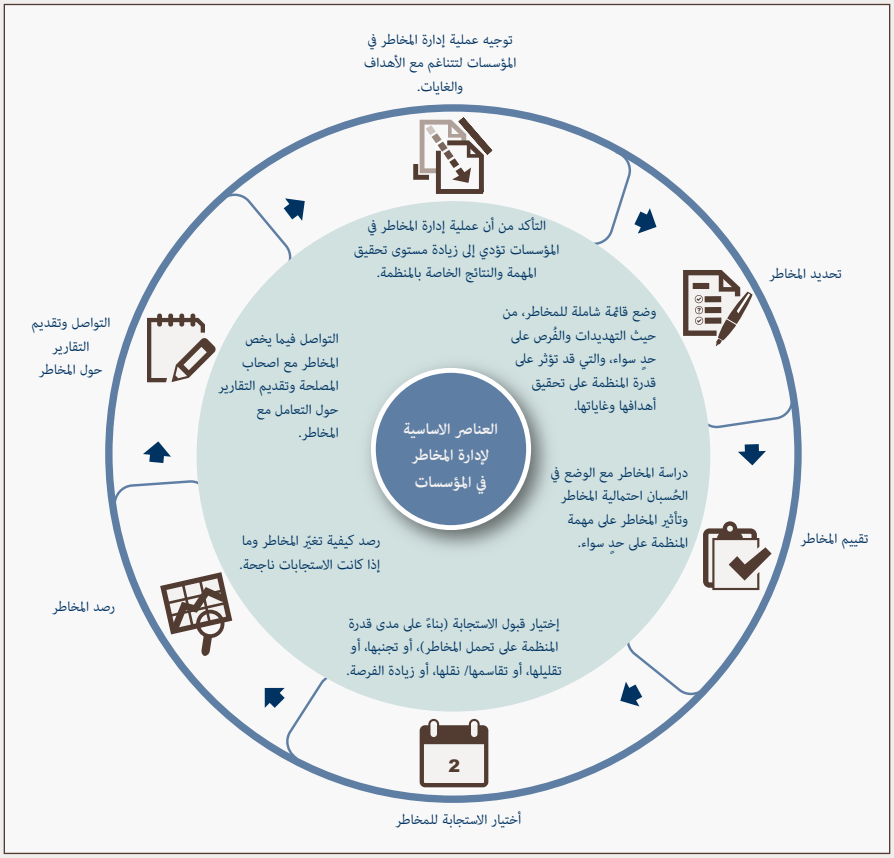

تساعد الإدارة الفعالة للمخاطر الإنتوساي على تحديد وتقدير وإدارة المخاطر التي تتعرض لها المنظمة. وستقوم اللجنة الإشرافية المعنية بالقضايا الناشئة، كجزء من جهودها الخاصة بقيادة إدارة مخاطر المؤسسة ، برصد أولويات الإنتوساي الشاملة لضمان دمجها على نحو متسق وشامل في استراتيجيات وبرامج الإنتوساي المتنوعة وفقاً لأهدافها الاستراتيجية.

5. التعاون مع المنظمات الأخرى:

تتعاون الإنتوساي، تحت قيادة الأمانة العامة، مع الأمم المتحدة في تشجيع إدارة عامة كفء ومسؤولة وفعالة وشفافة، مع متابعة ومراجعة فعالة لأهداف التنمية المستدامة مما يعزز الحكم الرشيد ويعمل على مكافحة الفساد. كما تتشارك الإنتوساي مع منظمات أخرى، بما في ذلك الجهات المانحة للدعم والتمويل والاتحاد البرلماني الدولي، والاتحاد الدولي للمحاسبين، ومعهد المراجعين الداخليين، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

6. الاتصالات الداخلية والخارجية:

تقوم الإنتوساي بتسيهل الاتصالات الداخلية والخارجية على نحو دقيق وشفاف وفي الوقت المناسب لتحسين إجراءات التدقيق الحكومي على مستوى العالم. كما ورد أعلاه، وبروح الشفافية، فإن الإنتوساي ملتزمة بالإفصاح العلني عن نتائج مراجعات الأغراض الاستراتيجية سنوياً والتعديلات في البرامج وخطط التحسين مع المضي قدماً.

ستستمر كيانات الإنتوساي في تحسين جميع أشكال الاتصال داخل الإنتوساي ومع الشركاء وأصحاب المصلحة الخارجيين. وسيشمل هذا الإبلاغ عن قيمة ومزايا الأجهزة العليا للرقابة المالية ونتائج جهود تطوير القدرات، وخاصة بالنسبة لتلك التي تتلقى تمويلاً خارجياً. إن منظمة الإنتوساي INTOSAI.org هي آلية رئيسية واحدة للاتصال داخل وبين أعضائها من الأجهزة العليا للرقابة المالية ولمقاسمة الإنتوساي المعلومات مع الجمهور والشركاء وأصحاب المصلحة الخارجيين. توسع الإنتوساي نطاق استخدامها لوسائل التواصل الاجتماعي لتعميم معلومات الإنتوساي على جمهور أوسع. وعلى نحو مشابه، ستواصل المجلة الدولية للرقابة المالية العامة التطوير وستشمل استراتيجية محددة ونشطة فيما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي. وهذا يشمل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والفيديو، والأدوات التفاعلية.

الملحق 1: الإنتوساي وأسلوب تنظيمها

الإنتوساي هي المنظمة المهنية للأجهزة العليا للرقابة المالية. الأجهزة العليا للرقابة في البلدان المنتسبة للأمم المتحدة أو لوكالاتها المتخصصة يحق لها التمتع بعضوية كاملة في الإنتوساي. الإنتوساي هي الهيئة الدولية المعترف بها والتي تمثل الأجهزة العليا للرقابة المالية. ولكل جهاز أعلى للرقابة المالية يتمتع بالعضوية الكاملة في الإنتوساي صوت واحد، وليس من حق أي جهاز أعلى للرقابة المالية عضو في الإنتوساي حق النقض.

المؤتمر الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية

المؤتمر الذي يُعقد كل ثلاث سنوات، والذي يستضيفه عضو من أعضاء الأجهزة العليا للرقابة المالية يقدم لكل أعضاء الإنتوساي فرصة فريدة في وقت واحد وفي مكان واحد لمشاركة الخبرات ومناقشة القضايا وتقاسم التوصيات التي تهدف إلى تعزيز مساءلة الحكومات في كافة أنحاء العالم. المشاركة من قِبل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمات دولية ومهنية أخرى، بصفة مراقبين في المؤتمر، تعكس علاقة الإنتوساي مع هذه الهيئات العالمية.

<u>تشتمل الإنتوساي على ثلاثة فئات من العضوية:</u>

<u>العضوية الكاملة:</u>

الأجهزة العليا للرقابة المالية الوطنية والعابرة للحدود الوطنية التي تلبي معايير محددة، وتتمتع بكافة حقوق العضوية المحددة في قوانين الإنتوساي الأساسية. يُسمح للأجهزة العليا للرقابة المالية بالانضمام إلى منظمات إقليمية ولكن يتعين على هذه الأجهزة الإفصاح عن منظمة إقليمية واحدة لتكون بمثابة مجموعتها المحلية "البيتية" فيما يتعلق بالقضايا على مستوى الإنتوساي مثل تخصيص مقاعد مجلس الإدارة، وتمويل البرامج الاقليمية وغيرها من برامج مبادرة الإنتوساي للتنمية، ومسائل أخرى.

<u>الأعضاء المنتسبون:</u>

المنظمات الدولية والمهنية وغيرها من المنظمات التي تشترك في أهداف الإنتوساي بحسب ما هو مبين في قوانين الإنتوساي الأساسية. لا يتمتع الأعضاء المنتسبون بمزايا التصويت، لكنهم يشاركون في الفعاليات والبرامج والمنافع التي توفرها قدرات الإنتوساي (على سبيل المثال المطبوعات وتبادل المعرفة). عندما تتقدم المنظمات إلى مجلس الإدارة بطلب عضوية الانتساب، سيتشاور المجلس مع

الجهاز الأعلى للرقابة المالية الذي يمثل البلد الذي نشأ فيه الطلب، وسيقوم المجلس بالتماس وجهات نظر الأجهزة العليا للرقابة المالية بصفتها أعضاء ويأخذها بكثير من الاعتبار فيما يتعلق بأي طلب.

الأعضاء التابعون:

يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء المنتسبون لاستيعاب المناطق الخارجية للبلدان الأعضاء في الإنتوساي. يمكن النظر إلى المناطق التابعة بصفتها عضو تابع يتمتع بكامل عضوية الإنتوساي. سيتم الترحيب بالأجهزة العليا للرقابة المالية التي تعتبر أعضاء تابعين في أنشطة الإنتوساي وستستفيد من برامج الإنتوساي لتبادل المعرفة، ولكن لن يسمح لها بالتصويت في الإنكوساي. لا تنطبق هذه الفئة من العضوية على السلطات دون الوطنية لمراجعة الحسابات والرقابة المالية. تشتمل المؤهلات اللازمة لتأهيل الأجهزة العليا للرقابة المالية لكي تصبح أعضاء تابعين على ما يلي:

- يجب أن يكون الجهاز عضواً معترفاً به في منظمة الإنتوساي الإقليمية،
- ويجب أن يكون جهاز رقابة لمنطقة خارجية مستقلة هي عضو في الإنتوساي.
- ويجب أن يمتلك سلطة تدقيق مستقلة على المنطقة ذات الصلة، و
- ويجب أن يحصل على موافقة من البلد الوطن للجهاز الأعلى للرقابة المالية كي يتسنى له الانضمام إلى الإنتوساي.

مجلس الإدارة

يجتمع مجلس الإدارة سنوياً لتوفير قيادة استراتيجية وإشراف واستمرارية بين المؤتمرات. يقبل مجلس الإدارة ويعمل، حسب الاقتضاء، على المراجعة الاستراتيجية السنوية وتقارير أخرى من كيانات الإنتوساي، بما في ذلك لجان الأهداف، الأمانة العامة، مبادرة الإنتوساي للتنمية، المجلة الدولية للرقابة المالية العامة، والمنظمات الإقليمية. يتضمن مجلس الإدارة تمثيلاً عن منظمات الإنتوساي الإقليمية السبع لضمان التوازن بين كل البلدان الأعضاء، ورؤساء الأهداف الأربعة، ونائب الرئيس، والرئيس الثاني للإنتوساي، والأمين العام، ومبادرة الإنتوساي للتنمية، والمجلة الدولية للرقابة المالية العامة. رئيس المجلس هو رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية الذي استضاف المؤتمر الأخير.

مكتب الرئيس هو عبارة عن ملتقىً غير رسمي لمدراء مجلس الإدارة للتنسيق والتخطيط لإجراءات مجلس الإدارة. ومع مرور الوقت أصبح مكتب الرئيس آلية للرئيس تساعدة في وضع جداول الأعمال، وتوضيح المهام، وضمان تماشي اجتماعات الإنتوساي نصاً وروحاً مع قيم وشعار منظمة الإنتوساي ومقاصد كبار قادتها. يجتمع مكتب المدير عادة قبل اجتماعات مجلس الإدارة وبين الحين والآخر يجتمع قبل اجتماعات لجان الإنتوساي.

الأمانة العامة

تقدم الأمانة العامة الموجودة في فيينا، بالنمسا، دعماً استراتيجياً ومركزياً للإنتوساي، وتدير الأمور المالية للإنتوساي، والتقارير المالية، والميزانية؛ كما تساعد المجلس والمؤتمرات، وتسهل الاتصالات بين الأعضاء وتنظم الندوات والدراسات الخاصة. السكرتير العام هو رئيس محكمة الرقابة المالية والتدقيق لجمهورية النمسا.

اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة

اللجنة مسؤولة أمام مجلس الإدارة وتقدم رؤىً واقتراحات حول القضايا الناشئة بما في ذلك المخاطر المؤسسية.

تعمل لجنة الإنتوساي الاستشارية حول القضايا الناشئة بتعاون وثيق مع منظمات الإنتوساي الاقليمية، والأمانة العامة، وهيئات الإنتوساي الداخلية الأخرى، ومع كيانات خارجية، للانتباه والتيقظ حول القضايا الناشئة ذات التبعات الإقليمية، وكيف يمكن للقضايا الدولية، مثل التغير المناخي والتطورات المالية الدولية، أن يكون لها مظاهر مختلفة، في أجزاء مختلفة من العالم. كما ستوفر اللجنة أيضاً تركيزاً مستمراً لضمان إدماج أولويات الإنتوساي الشاملة على نحو متسق وشامل في استراتيجيات وبرامج الإنتوساي المتنوعة بموجب الأهداف الاستراتيجية.

المنظمات الإقليمية

تعمل سبع منظمات إقليمية على تعزيز الإنتوساي من خلال الوفاء باحتياجات أعضائها في كافة المبادرات الإقليمية. وبصفتها منظمات مستقلة، يتم تمويلها بشكل مستقل من قبل الإنتوساي، وتصدر خططها الاستراتيجية مع مهامها وأهدافها الفرعية الخاصة، وتعتمد قوانينها الأساسية ولوائحها الخاصة. إن التشارك في الخبرات والمعلومات والممارسات الحسنة عبر المنظمات الإقليمية هو أحد العوامل الرئيسية في نجاح الإنتوساي.

لجان تحديد الأهداف، اللجان الفرعية، مجموعات العمل، فِرق العمل، ومجتمعات الممارسة

إن معظم عمل الإنتوساي التقني يتم داخل اللجان واللجان الفرعية، ومجموعات العمل، وفِرق العمل، ومجتمعات الممارسة، وقد تم تأسيس هذه اللجان للنهوض بالمهنة من خلال تطوير وإصدار معايير مهنية، وتوجيهات الرقابة والتدقيق، ومواد مرجعية أخرى ذات طابع عملي. هذه الكيانات تعمل على تعزيز أساليب نقل وتطبيق المعرفة والمهارات ذات الصلة بمنظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية وجعلها أكثر قدرة على أداء وظائفها عن طريق تطوير القدرات وتبادل المعرفة.

الهدف 1: لجنة المعايير المهنية

- منتدى الاصدارات المهنية للإنتوساي
- اللجنة الفرعية للرقابة المالية والمُحاسبة
- اللجنة الفرعية لمراقبة الأداء
- اللجنة الفرعية لمراقبة الامتثال
- اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية

الهدف 2: لجنة بناء القدرات

تعمل مع بنية هيكلية مرنة ورشيقة من تيارات العمل، حيث تقوم بصفة رئيسية بتشكيل مجموعات المهام أو المشاريع لأغراض محددة مع مواعيد نهائية محددة. تغطي تيارات عمل لجنة بناء القدرات حالياً، اعتباراً من 2017، المجالات التالية:

- تطوير القدرات الإقليمية
- المدققون التعاونيون
- مراجعات النظراء
- تقييم النزاهة الذاتي للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوسينت)
- إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية
- دعم الأجهزة العليا للرقابة في المواقف الهشة
- توجيهات لجنة بناء القدرات والأوراق المرجعية في بعض الأحيان

كما يقود رئيس لجنة بناء القدرات أيضاً مجموعة عمل اعتماد مدققي حسابات الإنتوساي (تحت رعاية لجنة السياسات والشؤون المالية).

الهدف 3: لجنة تبادل المعرفة

- مجموعة عمل الرقابة على الدين العام
- مجموعة عمل الرقابة على تقنية المعلومات
- مجموعة عمل الرقابة على الشؤون البيئية
- مجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال
- مجموعة العمل المعنية بالمؤشرات الوطنية الأساسية
- مجموعة العمل المعنية بقيمة ومزايا الأجهزة العليا للرقابة المالية
- مجموعة العمل المعنية بالتحديث المالي والإصلاح التنظيمي
- مجموعة عمل الرقابة على الصناعات الاستخراجية
- مجموعة العمل المعنية بتقييم البرامج
- فريق العمل المعني بتدقيق المشتريات العامة

الهدف 4: لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية

- اللجنة التوجيهية للتعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة
- فريق عمل التخطيط الاستراتيجي التابع للجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية
- فريق عمل اعتماد مدققي الإنتوساي التابع للجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية
- فريق عمل الرؤية المالية التابع للجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية

منتدى الاصدارات المهنية للإنتوساي

إن منتدى الاصدارات المهنية للإنتوساي هو منتدىمن الخبراء التقنيين يعالج القضايا المتعلقة بوضع المعايير. ويتحمل المنتدى، تحت إشراف لجنة المعايير المهنية، ولجنة بناء القدرات، ولجنة تبادل المعرفة، المسؤولية العامة عن محتوى وجودة معايير الإنتوساي المهنية، بما في ذلك إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الإيساي) فضلاً عن أي فئات إضافية من الإرشادات يتم توفيرها عن طريق الموقع www.issai.org. ويضمن المنتدى مدخلاً واحداً لإطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الإيساي)، وعملية موافقة أكثر اتساقاً لتلك المعايير وأية اصدارات أخرى مشمولة في إطار الإيساي للاصدارات المهنية.

يعزز المنتدى الإنتوساي بصفتها منظمة تحدد المعايير الدولية وتساهم في تطوير معايير التدقيق المالي المناسبة للقطاع العام. يشترك المنتدى العام بفاعلية في تطوير عملية وضع المعايير ويحدد المستوى المناسب من متطلبات التدقيق المالي للقطاع العام. ويتبع المنتدى العام تطوير مشاريع المقترحات، ويضمن جودتها الفنية واتساقها، ويوافق على إدراجها في إطار عمل الإيساي الخاص بالمعايير المهنية للأجهزة العليا للرقابة المالية.

مبادرة الإنتوساي للتنمية

مبادرة الإنتوساي للتنمية هي إحدى هيئات الإنتوساي التي تدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية في البلدان النامية لتعزيز الأداء على نحو مستدام والاستقلالية والاحترافية. تعمل مبادرة الإنتوساي للتنمية بالتعاون مع منظمات الإنتوساي الإقليمية ولجان الإنتوساي ومجموعات العمل ومجتمعات الممارسة، ومع قادة الإنتوساي الآخرين والأجهزة العليا للرقابة وشركاء التنمية وغيرهم من أصحاب المصلحة للوفاء باحتياجات تطوير القدرات القائمة والناشئة. كما تستضيف مبادرة الإنتوساي للتنمية أمانة الجهات المانحة لتمويل الإنتوساي ووظيفة دعم إطار قياس الإداء للجهاز الأعلى للرقابة المالية.

تم تنظيم مبادرة الإنتوساي للتنمية ككيان قضائي مستقل في النرويج ويستضيفها مكتب المدقق العام النرويجي. وبالإضافة لمجلس مبادرة الإنتوساي للتنمية، تخضع المبادرة لمجلس إدارة الإنتوساي ولمؤتمر الإنتوساي والذي يوافق بدوره على تفويض المبادرة وعلى خطط المبادرة الاستراتيجية. تعمل مبادرة الإنتوساي للتنمية رسمياً بأربع لغات ضمن منظمة الإنتوساي هي (العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية) في كافة مناطق الإنتوساي التي تدعم ما يربو على 140 من الأجهزة العليا للرقابة المالية في تطوير قدرتها وأدائها.

المجلة الدولية للرقابة المالية العامة

المجلة الدولية للرقابة المالية العامة هي أداة الإنتوساي الرئيسية للاتصال، وهي مكرسة للنهوض بإجراءات وأساليب التدقيق الحكومية. والمجلة هي أيضاً أداة لتطوير القدرات. تركز موضوعاتها على الجوانب البراغماتية من التدقيق المالي للقطاع العام ودراسات الحالات. تطبع المجلة مرة كل ثلاثة أشهر باللغات الخمس المعتمدة لدى منظمة الإنتوساي. يتولى مكتب المساءلة الحكومي التابع للجهاز الأعلى للرقابة المالية طباعة المجلة في الولايات المتحدة.

الشكل 8: الهيكل التنظيمي للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرّقابة المالية والمحاسبة

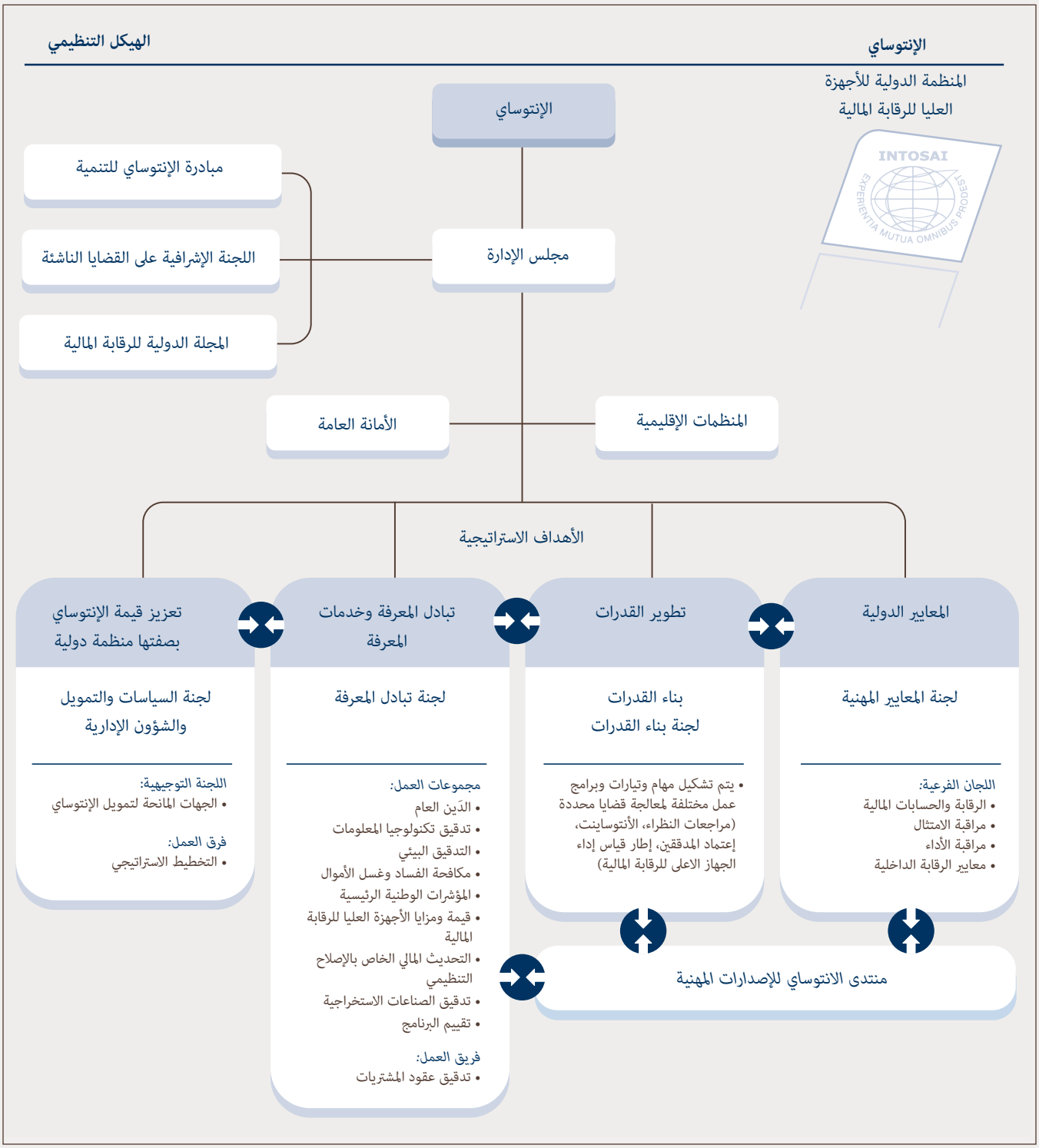

الملحق 2: منهجية الخطة الإستراتيجية 2017 - 2022

كانت المنهجية الخاصة بتطوير الخطة الاستراتيجية هذه مؤسسة على الممارسات الرائدة التي تم تحديدها خلال تطوير أول خطتين استراتيجيتين لمنظمة الإنتوساي والتزمت بمبادئ الإنتوساي للتشاور والإجماع المعتمدة منذ وقت طويل. قامت لجنة الشؤون المالية والإدارة بتشكيل فريق عمل للتخطيط الاستراتيجي برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة المالية بالولايات المتحدة الأمريكية ويتألف من رئيس مجلس الإدارة وأعضاء لجنة الشؤون المالية والإدارية، والأمين العام، ورؤساء الأهداف الأربعة، ومبادرة الإنتوساي للتنمية، ومدير الإنتوساي للتخطيط الاستراتيجي، والرؤساء والأمانات العامة للمنظمات الإقليمية السبع.

وقد شملت المهمة الأولية لفريق العمل استطلاعاً داخلياً لجميع أعضاء الإنتوساي (نتج عنه 124 استطلاعاً مسحياً كاملاً لمعدل استجابة بنسبة 63 في المئة)، ومقابلات مسحية خارجية لتلك الإستبيانات في أكثر من 20 منظمة، ومقابلات مهيكلة مع أكثر من 20 منظمة ندّية مشاركة في موضوعات دولية هامة ذات صلة بمقابلات مهيكلة مع قادة الإنتوساي، ومراجعة مستمرة لمبادرات وخطط الإنتوساي وتقاريرها الخارجية حول القضايا ذات الصلة. ومن بين الأجزاء الحيوية في العملية كان إتاحة الفرصة لجميع أعضاء الأجهزة العليا للرقابة لمراجعة وإبداء الرأي حول الخطة وهي في مرحلة التطوير، قبل تقديمها للمصادقة عليها من قبل [مؤتمر] الإنتوساي الثاني والعشرين في أبوظبي في ديسمبر/ كانون الأول 2016.

في مايو/أيار 2014، قام فريق العمل بإدارة استطلاع مسحي داخلي عن طريق موقع ويب لجميع أعضاء الجهاز الأعلى للرقابة المالية البالغ عددهم 192 و5 أعضاء منتسبين بطرح أسئلة على أساس نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات والإدارة وأداة التخطيط الاستراتيجي - وهو نهج قياسي يستخدم في التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية ومراجعة الحسابات في تطوير خططهم الاستراتيجية الخاصة.

وبالإضافة إلى الأسئلة المتعلقة بنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات والإدارة وأداة التخطيط الاستراتيجي، طرح الإستطلاع أيضاً أسئلة تتعلق بأهداف ومبادرة الإنتوساي الاستراتيجية نحو الخطة الاستراتيجية 2017-2022. ولدى السؤال عما إذا كان يتعين الإبقاء على كل هدف من أهداف الإنتوساي الاستراتيجية، وافق ما لا يقل عن 81 بالمئة من مستجيبي الأجهزة العليا للرقابة على الإحتفاظ بالأهداف الحالية. 4

عند إعداد الاستطلاع المسحي الداخلي، عقد فريق العمل مؤتمر ات عن طريق دوائر تلفزيونية مغلقة للحصول على آراء فريق العمل بخصوص صياغة أسئلة الإستبيان حول نقاط ضعف وقوة الإنتوساي، والتحديات الداخلية والخارجية، والقضايا الناشئة، والتغييرات - إن وجدت - في أهداف الإنتوساي الاستراتيجية ورسالتها وأنشطتها. وقد قدم الأعضاء تعليقات مكتوبة قبل وبعد الاجتماعات حول النهج المقترح ومواد الدعم وملخصات الاجتماعات والاتفاقيات، التي تمت مراجعتها، بخصوص الخطوات التالية. وكما نوقش أعلاه، حصل فريق العمل على 124 طلباً مسحياً كاملاً بمعدل استجابة بلغت 63 بالمئة، تمثل نطاقاً مختلفاً من البلدان في كل منظمة من منظمات الإنتوساي الإقليمية السبع. قام فريق العمل بتحليل كمّي للاجابات المغلقة جنباً إلى جنب مع الاجابات المفتوحة بالطلب من مراجعين اثنين بتحليل كل إجابة والموافقة على موضوع محدد يتم بموجبه تصنيف الاجابة (على سبيل المثال استقلال أو تدريب الجهاز الأعلى للرقابة المالية). أما بشأن الموضوعات التي تم تحديدها من المقابلات المسحية الداخلية فقد تم تلخيصها في تقرير تشارك فيه جميع أعضاء فريق العمل في يناير/كانون الثاني 2015 المجتمعين في واشنطن العاصمة.

وبالإضافة للاستطلاع المسحي الداخلي، تواصل فريق العمل أيضاً مع قادة حاليين وسابقين في الإنتوساي لإجراء مقابلات معهم. استعرض فريق العمل قائمة بالأشخاص المقترحين لإجر اء مقابلات معهم. استفاد ستة من قادة الإنتوساي من المقابلات

4 تحديداً، 91 بالمئة من المستجيبين قالوا إنه يتعين بقاء الهدف 1 كما هو، وقال 88 بالمئة أنه يتعين بقاء الهدف 2 كما هو، وقال 90 بالمئة من المستجيبين أنه يجب بقاء الهدف 3 كما هو، وقال 81 بالمئة من المستجيبين أنه يتعين بقاء الهدف 4 كما هو.

المسحية الداخلية، والتي تضمنت أسئلة مهيكلة مشابهة لتلك الأسئلة التي تم طرحها في المسح الداخلي، وذلك لتوفير معلومات إضافية عن الخطة الاستراتيجية من وجهات نظرهم بصفتهم من قادة الإنتوساي. استجاب عدد من قادة الإنتوساي الحاليين لطلب إجراء المقابلة وصرحوا أن وجهات نظرهم قد تم التعبير عنها بالفعل في الاستطلاع المسحي الداخلي.

وفضلاً عن المسح الداخلي، كان المسح الخارجي بمثابة جزء لا يتجزأ من عملية الإنتوساي للتخطيط الاستراتيجي. ومن خلال هذه الممارسة الأفضل، قام فريق العمل بتقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات الخاصة بالإنتوساي من خلال مجموعة من الأسئلة تمت الإجابة عليها من قبل أصحاب المصلحة الخارجيين في الإنتوساي، بمن فيهم المتبرعون والأعضاء المنتسبون، وكيانات أخرى ممن لها علاقة بالإنتوساي أو خبراء متخصصون يعتبرون أساسيين للإنتوساي وأعضائها.

في مرحلة مبكرة من المسح الخارجي، أجرى فريق العمل أيضاً مقابلات مع كيانات لا يعرف أن لها علاقة مع الإنتوساي وذلك للحصول على وجهة نظر جديدة حول موضوعات هامة تتعلق بالسياسات، وهي قضايا سياساتية تواجهها المنظمات العالمية في الوقت الراهن، وتساعد على اختيار أسئلة للمقابلات. وللحصول على نموذج من أصحاب المصلحة الخارجيين للمسح الخارجي، التمس فريق العمل آراء ومقترحات من أعضاء فريق عمل الإنتوساي وخبراء متخصصين داخل الأجهزة الرقابية العليا التي تم اختيارها. وتم الأخذ في الاعتبار الجهات المانحة للدعم والتمويل والأعضاء المنتسبين ومنظمات القطاع الخاص، والتي تضمنت مهامها تركيزاً على قضايا السياسات العالمية بصفتها مكونات أساسية للإنتوساي وأعضائها.

قام فريق العمل بإجراء مقابلات مسحية خارجية مع أكثر من 20 منظمة. وبعد ظهور مجموعة قوية من المواضيع المشتركة، قرر فريق العمل أن المعلومات التي تم الحصول عليها كانت كافية وأنه لا ضرورة لتوسيع نطاق النماذج. وشجع فريق العمل على مشاركة أعضاء الإنتوساي في المقابلات. وتم تدوين معلومات المقابلات من جانب أعضاء فريق العمل. كما قام فريق العمل بتحليل نوعي للاجابات لفتح المجال أمام أسئلة المقابلات المفتوحة من خلال قيام اثنين من الذين أجروا المقابلة بتحليل كل إجابة من الإجابات والموافقة عليها لتصنيف الإجابة (على سبيل المثال، بناء القدرات ووضع المعايير). الموضوعات التي تم تحديدها من المقابلات المسحية الخارجية تم تلخيصها في تقرير تشارك فيه جميع أعضاء فريق العمل في يناير/كانون الثاني 2015 في اجتماع فريق العمل.

وللمساعدة في تحديث هذه الخطة وتقييم مستوى الانتظام ومدى التناغم بين كيانات الإنتوساي التي لها خطط استراتيجية مع أهداف الإنتوساي الاستراتيجية الأوسع، قام فريق العمل أيضاً بمراجعة وتقييم هذه الخطط. وبالتحديد، قام فريق العمل بتقييم الخطط الاستراتيجية لمنظمات الإنتوساي الإقليمية السبع، وغيرها من كيانات الإنتوساي التي لديها خطط استراتيجية معتمدة - بما في ذلك مبادرة الانتوساي للتنمية ولجنة المعايير المهنية، ولجنة بناء القدرات، والجهات المانحة لدعم وتمويل الإنتوساي.

وقد قدم فريق العمل لمجلس الإدارة إطاراً مفصلاً للخطة من أجل مداولاته في اجتماعه المنعقد في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة في عام 2015. واستناداً إلى الردود التقييمية من مجلس الإدارة والمزيد من الآراء والملاحظات من أعضاء فريق العمل، قدّم فريق العمل مسودة خطة ليبدي جميع أعضاء الجهاز الأعلى للرقابة المالية آراءهم حيالها في عام 2016. كما تم إرسال المسودة أيضاً إلى شركاء وأصحاب مصلحة خارجيين رئيسيين لإبداء الرأي وتم نشرها على موقع الويب الخاص بالإنتوساي لاطلاع العامة عليه. واستناداً لكل الردود والتعليقات التي تم الحصول عليها، قام فريق العمل بتزويد أعضاء الإنتوساي بمسودة نهائية تمت صياغتها بالإجماع لأخذها في الاعتبار والموافقة عليها في [مؤتمر] الإنتوساي في أبو ظبي في 2016.

أعضاء فريق العمل المعني بالتخطيط الإستراتيجي 2017-2022:

رئيس الهدف الإستراتيجي 1: الدنمارك

رئيس الهدف الإستراتيجي 2: جنوب أفريقيا، السويد

رئيس الهدف الإستراتيجي 3: الهند

رئيس الهدف الإستراتيجي 4: المملكة العربية السعودية

أعضاء لجنة الشؤون المالية والإدارية غير المشمولين في فريق العمل: الإيكوادور

رئيس الإنتوساي: الصين

مبادرة الإنتوساي للتنمية: النرويج

المجلة الدولية للرقابة المالية العامة: الولايات المتحدة الأمريكية (رئيس فريق العمل)

الأمانات العامة للمنظمات الإقليمية:

المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) – تونس

مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالدول الأسيوية (الأسوساي) – جمهورية كوريا

المنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإفروساي) – الكاميرون

مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بالدول الأوروبية (اليوروساي) – إسبانيا

رابطة الباسيفيك للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الباساي) – نيوزيلاندة

مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لدول الكاريبي (الكاروساي) – سانت لوسيا

مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بدول أمريكا اللاتينية والكاريبي (الأولاسيفس) – تشيلي

رؤساء المنظمات الإقليمية/الرؤساء السابقون:

الأرابوساي– الكويت والمملكة العربية السعودية

الأسوساي– ماليزيا والهند

الأفروساي– مصر والجابون

اليوروساي– تركيا وهولندا

الباساي– فانواتو وساموا

الكاروساي – ترينداد وتوباغو

الأولاسيفس– المكسيك والبرازيل

الرؤساء القادمون للإنتوساي واستضافة الإنكوساي لعام 2016: الإمارات العربية المتحدة

الأمانة العامة للانتوساي: أستراليا

مدير الإنتوساي للتخطيط الاستراتيجي: أستراليا